الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

الأحد 13 تشرين الأول 2024
العدد 5321 السنة التاسعة عشرة
Dimanche 13 October 2024 n◦5321 19ème année

16 صفحة
50000 ليرة

ميديا

انتبهوا استخبارات العدو تسلّلت عبر «بوابة الأمان»

14

قلب العاصمة ينبض بأهل الجنوب

6

سهير جعجع وحيداً: تسرّع فتعثّر

4

خامنئي للمقاومين
لستم وحدكم

- هل يخطّط العدو لاستخدام أسلحة محرّمة ضد المقاومة؟
- عيون الأردنيين ترحل إلى لبنان ومسيّرات صنعاء تبلغ الجولان

(علي حشيشو)

على الغلاف

هل يخطّط العدو لاستخدام أسلحة محرّمة ضد المقاومة؟

مخاوف عربية ودولية من إبعاد اليونيفل عن الحدود

منذ عام 1978، وصلت قوات الطوارئ الدولية إلى لبنان للإشراف على تنفيذ القرار 425، إلا أن كيان العدو أبقى على احتلاله للشريط الحدودي 22 عاماً قبل أن تجبره المقاومة على الاندحار، وبقيت نقاط التماس خلال هذه الفترة بين جيش الاحتلال والقوات الدولية مفتوحة طوال الوقت. وكان الجنوبيون يميّزون بين الدول المشاركة في هذه القوات بين أيّها الأكثر محاباة لإسرائيل، باستثناء قلة من الدول المشاركة التي «تتفهّم» حق اللبنانيين في مقاومة الاحتلال.

وطوال الأعوام الـ46 الماضية، بقيت هناك علامة استفهام كبيرة حول ما يمكن أن تقوم به القوات الدولية وما تقوم به فعلياً. وزادت التساؤلات منذ سنوات عدة عندما بدأت الولايات المتحدة بالتعاون مع إسرائيل ودول مشاركة في القوات الدولية، مساعيَ لتعديل آليات عملها وسقفها وصلاحياتها، وصولاً إلى ما أُدخل من تعديلات على القرارات الخاصة بتجديد ولايتها في العامين الأخيرين. ومع ذلك، لا يعتبر العدو أنها تقوم بدورها الذي يريده بصورة كافية.

ومنذ اندلاع المواجهة البرية بين العدو والمقاومة على طول الحدود الجنوبية، أوقفت القوات الدولية دورياتها وسحبت جنودها إلى الغرف المحصّنة في مواقعهم. ومع معرفة الجميع بأن العدو سعى إلى الاستفادة من عدم قدرة هذه القوات على التحرك، فقد لجأ إلى العمل من قرب مواقعها لتحقيق تقدّم في بعض النقاط الحدودية، إلا أن الجميع، خصوصاً قيادة القوات الدولية، فوجئت بالطلب الإسرائيلي الملحّ بانسحاب القوات الدولية بصورة كاملة، مع الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي، إلى مسافة 5 كيلومترات شمال الحدود.

ومع تبلّغ إسرائيل قرار الأمم المتحدة

> يريد العدو منطقة خالية من كل وجود عسكري او مدني او اغاثي حتى عمق 5 كلم شمال الحدود

رفض هذا الطلب، ولجوء الجيش اللبناني إلى إخلاء النقاط في قرى الحافة الأمامية فقط، لجأت قوات الاحتلال إلى توجيه رسائل نارية استهدفت فيها مواقع القوات الدولية في الناقورة وقصف مواقع للجيش، ما أدى إلى سقوط شهداء وجرحى. فيما سارعت الدول المنضوية ضمن القوات إلى اعلان رفضها الانسحاب من المنطقة.

وتبيّن لمصادر دبلوماسية عربية أن العدو استعان في سعيه إلى إخلاء المنطقة من القوات الدولية ومن القوى العسكرية والأمنية اللبنانية، بسفارات دول غربية أبرزها الولايات المتحدة التي نصحت القوات العسكرية غير المنخرطة في المواجهة بالابتعاد لعدم تعريض جنودها للخطر. واعتبرت المصادر أن على لبنان الرسمي أن يبادر إلى طلب اجتماع عاجل لمجلس الأمن، لا يبحث فقط في وقف إطلاق النار، بل بتوفير ضمانات ببقاء القوات الدولية في مواقعها وعدم التعرّض للقوى النظامية اللبنانية.

وبحسب المصادر فإن العدو، يواجه مشكلة كبيرة في مشروعه للتقدم البري، مع تأكيد ضباط في القوات الدولية ومصادر عسكرية أميركية أنه يواجه مقاومة شديدة الشراسة تمنعه من التقدم أكثر من مئات الأمتار في الأمكنة السكنية ونحو 1500 متر في الأمكنة المفتوحة. ونقلت المصادر عن ضباط في القوات الدولية خشيتهم من أن يكون هدف إسرائيل من عملية الإخلاء اعتبار تلك المنطقة خالية من أي وجود مدني (بعدما غادرتها غالبية سكانها) أو عسكري أو أمني لبناني أو دولي (في حال خروج القوات الدولية والقوى العسكرية اللبنانية)، وخالية أيضاً من المؤسسات الإغاثية وفرق الإسعاف (مع استمرار استهداف فرق الإسعاف الأهلية وعرقلة عمل الصليب الأحمر)، بما يمكّنها من التصرف على أساس أن المنطقة لم تعد سوى مسرح للمواجهات مع مجموعات المقاومة.

وأبدت المصادر تخوّفها من أن العدو ربما يخطط لاستخدام أسلحة محرّمة دولياً للقضاء على كل حياة في هذه المنطقة، لتسهيل توغّله واحتلال المنطقة عسكرياً.

وقالت إن ضباطاً دوليين لا يستبعدون الأمر بالنظر إلى طبيعة القصف الذي تقوم به إسرائيل الآن في لبنان، وإلى ما فعلته في قطاع غزة، وسط صمت دولي.

(الأخبار)

واشنطن وباريس تتحرّكان دعماً لمطالب إسرائيل

خامنئي للمقاومة: لستم وحدكم

بعيداً عن الأطر الدبلوماسية التي يمكن أن توضع ضمنها الزيارة السريعة لرئيس مجلس الشورى الإيراني محمد باقر قاليباف إلى لبنان أمس، إلا أن الرسالة الأساسية التي حملها إلى المقاومة وحلفائها السياسيين، كانت مباشرة من مرشد الثورة في إيران السيد علي خامنئي، ومفادها: «لستم وحدكم». وهي ليست مجرد رسالة تضامن سياسية، بل تشمل وقوف إيران إلى جانب لبنان «حكومة وشعباً»، في المواجهة السياسية من جهة، وتحمل جزء من أعباء الحرب.

وجاءت الرسالة بعد أقل من 24 ساعة على اتصالي وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بالرئيسين نبيه بري ونجيب ميقاتي.

وبعد أسبوعين من التجاهل الدولي للبنان والتعامي عن العدوان الإسرائيلي وارتكاب المجازر، استفاقت الجهود الدبلوماسية فجأة، في اتصالات تلقاها لبنان الرسمي من مسؤولين في الإدارة الأميركية بدأها بلينكن، وتبعه المبعوث الأميركي عاموس هوكشتين الذي تواصل مع رئيس الحكومة وقائد الجيش العماد جوزيف عون، قبل أن يطلق مواقف إعلامية زعم فيها أن بلاده تسعى إلى وقف إطلاق النار.

وبحسب المعطيات المتوافرة، فإن الاتصالات الأميركية تؤكد نوايا واشنطن بشأن استغلال الحرب لفرض شروطها وخلق واقع سياسي وعسكري جديد في البلد، كما يتأكد يومياً انخراط الغرب في لعبة الضغط نفسها. فقد نقلت وكالة «فرانس برس» أن «ماكرون دعا حزب الله إلى أن يوقف فوراً قصفه لإسرائيل»، فيما لم توضح الدول الأوروبية كيف ستتعامل مع الطلب الإسرائيلي بإخلاء منطقة حدودية بعمق 5 كلم من القوات الدولية، وهو ما رفضته الأمم المتحدة وسط مخاوف من نية العدو إخلاء هذه المنطقة من أي وجود لبناني أو دولي وجعلها أرضاً محروقة بالكامل.

وأبلغ ماكرون بري بأنه يقوم بالاتصالات اللازمة لمنع إسرائيل من المضي في عمليتها البرية، لكنه أشار إلى ضرورة قيام اللبنانيين بالخطوات اللازمة لوقف النار وتطبيق القرار 1701 والعمل على إنجاز الاستحقاق الرئاسي سريعاً.

وفي غمرة هذه الضغوط، أتى الردّ الإيراني بالتأكيد على وقوف إيران إلى جانب لبنان والمقاومة، وفق ما نقل قاليباف لسهات المي في الهرمل، إضافة إلى بلدتي النبي شيت وسرعين، وحي الكرك في زحلة.

ومن الواضح أن واشنطن لا تزال تمدّد تغطيتها للحرب الإسرائيلية على لبنان، وتمنح العدو المزيد من الوقت أملاً في تحقيق أهداف يُعتدّ بها. وفي هذا السياق، نقلت «القناة 14 « عن مصادر مطّلعة قولها إن «الولايات المتحدة قرّرت عدم الضغط على إسرائيل لوقف إطلاق النار في لبنان». لكنّ الخارجية الأميركية أعلنت أنها طلبت من تل أبيب عدم استهداف الأحياء المكتظّة في بيروت، فيما نقلت وسائل الإعلام عن رئيس «الشاباك» الإسرائيلي رونين بار قوله إن «إسرائيل لن تبقى في جنوب لبنان بعد انتهاء العملية». وهذا يدلّ على تعاون أميركي – إسرائيلي، في إدارة الحرب بطريقة لا تضغط على تل أبيب لإنهائها سريعاً، عبر إظهارها حرباً على حزب الله فقط، من دون المدنيين اللبنانيين، ومن دون خطط لاحتلال أراضٍ في لبنان.

(الأخبار)

> بري وميقاتي يؤكدان ان لا خروج عن الخط المرسوم للقرار 1701 ولا عودة إلى قرارات قديمة

وأبلغ ماكرون بري بأنه يقوم بالاتصالات اللازمة لمنع إسرائيل من المضي في عمليتها البرية، لكنه أشار إلى ضرورة قيام اللبنانيين بالخطوات اللازمة لوقف النار وتطبيق القرار 1701 والعمل على إنجاز الاستحقاق الرئاسي سريعاً.

وفي غمرة هذه الضغوط، أتى الردّ الإيراني بالتأكيد على وقوف إيران إلى جانب لبنان والمقاومة، وفق ما نقل قاليباف لسهات المي في الهرمل، إضافة إلى بلدتي النبي شيت وسرعين، وحي الكرك في زحلة.

ومن الواضح أن واشنطن لا تزال تمدّد تغطيتها للحرب الإسرائيلية على لبنان، وتمنح العدو المزيد من الوقت أملاً في تحقيق أهداف يُعتدّ بها. وفي هذا السياق، نقلت «القناة 14 « عن مصادر مطّلعة قولها إن «الولايات المتحدة قرّرت عدم الضغط على إسرائيل لوقف إطلاق النار في لبنان». لكنّ الخارجية الأميركية أعلنت أنها طلبت من تل أبيب عدم استهداف الأحياء المكتظّة في بيروت، فيما نقلت وسائل الإعلام عن رئيس «الشاباك» الإسرائيلي رونين بار قوله إن «إسرائيل لن تبقى في جنوب لبنان بعد انتهاء العملية». وهذا يدلّ على تعاون أميركي – إسرائيلي، في إدارة الحرب بطريقة لا تضغط على تل أبيب لإنهائها سريعاً، عبر إظهارها حرباً على حزب الله فقط، من دون المدنيين اللبنانيين، ومن دون خطط لاحتلال أراضٍ في لبنان.

(الأخبار)

المقاومة تصدّ محاولات التوغّل في القطاع الغربي

حزب الله يتجاوز «الصدمة» ويدير الجبهة

CNN: إسرائيل مصدومة بقدرات مقاتلي حزب الله

كشف مدير «مستشفى زيف» في صفد، شمالي فلسطين المحتلة، سلمان زرقا، أن «هناك تدفّقاً مستمراً للجنود المصابين إلى المستشفى منذ انطلاق العملية البرية (في لبنان)»، مشيراً إلى استقباله «أكثر من 100 في الأيام القليلة الأولى فقط». وفي تقرير حول الأوضاع في شمال فلسطين المحتلة، نشرته «سي أن أن» الأميركية، قالت الشبكة إن «التوقّع هنا واضح: إذا انتهى الأمر بإسرائيل إلى إرسال المزيد من القوات إلى جنوبي لبنان، فقد يصبح الوضع دموياً». وأوضح زرقا أنه «عندما تقاتل على الأرض، عادةً ما يكون لديك المزيد من الجرحى، وللأسف، الجنود القتلى».

وأوردت الشبكة في تقريرها أن «مستوى المقاومة من حزب الله فاجأ العديد من المراقبين بالنظر إلى أن إسرائيل قتلت آخيراً كامل قيادته تقريباً»، مشيرةً إلى استمرار إطلاق الصواريخ نحو إسرائيل «بشكل منتظم». وقال العديد من الجنود الإسرائيليين الذين يقاتلون حالياً في لبنان لـ«سي أن أن» إن التضاريس الجبلية المفتوحة «تُصعّب العملية البرية». وأفاد أحد الجنود الذين قاتلوا سابقاً في غزة ويقاتلون حالياً في لبنان، أن الحرب على طول الحدود الشمالية «مختلفة تماماً عمّا شهدناه في غزة»، مضيفاً أن الأسلحة المتطورة والتفوق العددي والاستخباراتي وقوة الحلفاء «مزايا لا تُحتسب كثيراً في نوع القتال الذي يجري في تلال جنوبي لبنان». واعتبر الجندي أن «التحدي هو في التأقلم على القتال في منطقة مفتوحة بعد شهور من القتال في مناطق حضرية». وفي السياق نفسه، أبلغ العديد من سكان الشمال الشبكة الإخبارية أنهم «يخشون أن تصبح الحرب البرية مميتة للغاية».

وفيما لفت الخبير في الأمن الدولي في «جامعة القدس العبرية»، دانييل سوبيلمان، إلى أن «التوقع هو أن إسرائيل ستفوز في هذه الحرب من دون دفع ثمن مرتفع للغاية»، أكد أن «هذا ليس هو الحال مع حرب العصابات»، موضحاً أن «إسرائيل تقاتل على منطقة يعرفها حزب الله بشكل أفضل وخصمها مصمّم على إلحاق أكبر قدر ممكن من الخسائر في الجيش الإسرائيلي». وقال إن مقاتلي حزب الله «يتموضعون في منشآت تحت الأرض ويلعبون لعبة دفاعية»، مضيفاً أنه «لا يهمّ عدد الذين ستقتلهم، يبقى (في حرب العصابات) الفوز إلى جانب الأضعف في نهاية المطاف، عبر فرض تراكم مستمر للتكاليف».

واصلت المقاومة التصدّي لمحاولات العدو المتكرّرة للتوغّل في المنطقة الحدودية في الجنوب، آخر هذه المحاولات جرت فجر أمس، مقابل بلدة رامية في القطاع الغربي، حين حاولت جرافة عسكرية إسرائيلية التسلل إلى البلدة، فاستهدفها المقاومون بصاروخ موجّه. وتكرّرت المحاولة مساءً، حين حاولت قوة معادية التسلّل من أطراف البلدة، فعاجلها المقاومون بصاروخ مُوجّه أوقع أفرادها بين قتيل وجريح، ما دفع العدو للجوء إلى حملة قصف مكثّفة لسحب القتلى والجرحى. وأصدر جيش العدو «أوامر إخلاء» لمعظم بلدات القطاع الغربي، كما أمر بإخلاء منطقة عسكرية جديدة في الشمال، اعتباراً من يوم أمس، في مستوطنات زرعيت، شوميرا، شتولا، نتوعا وإيفن مناحيم، وكلها تقع في القطاع الغربي. وتزامن ذلك مع غارات مكثّفة وقصف مدفعي على عيتا الشعب وراميا والضهيرة، وصولاً إلى مدينة بنت جبيل. ونقل موقع «والا» العبري، عن مصادر في جيش العدو أن الجيش سيوسّع مناورته في لبنان. ويشير ذلك إلى أن العدو بصدد تكثيف محاولات التوغّل في القطاع الغربي، خصوصاً بعد فشله المتكرّر في الناقورة واللبونة. ويتوقّع أن يلجأ العدو إلى محاولة التوغّل من جهة ضهر الجمل الى بلدة رامية، وربما التوسّع باتجاه بلدات مروحين والضهيرة وحتى عيتا الشعب.

وسُجّل أمس ارتقاء في عمليات المقاومة كما ونوعاً، على صعيد إطلاق الصواريخ باتجاه عمق الأراضي المحتلة وزيادة وتيرة إطلاق المسيّرات الانقضاضية. ويؤشر إعلان حزب الله، أمس، وقوفه خلف الهجوم بالمسيّرات على أهداف في هرتسليا، مساء الجمعة، وإدخال «الصواريخ النوعية» إلى الخدمة أمس، إلى مرحلة جديدة من المواجهة، عنوانها زيادة استهداف العمق الإسرائيلي. وفي أداء يُسقط السردية الإسرائيلية حول تلقّي حزب الله «ضربات قاضية» أثّرت بشكل كبير على قدراته التسليحية وخصوصاً الصاروخية، وعلى منظومة القيادة والسيطرة، يواصل الحزب العمل على ثلاثة مستويات: الأول؛ التصدّي لمحاولة التوغّل البري الإسرائيلي عند الحدود الجنوبية، وتكبيد ضباط العدو وجنوده خسائر كبيرة. الثاني؛ مواصلة عمليات «مساندة غزة وشعبها ومقاومتها»، إضافة إلى «الدفاع عن لبنان». والثالث؛ إطلاقه قبل أيام سلسلة «عمليات خيبر» التي تستهدف عمق الكيان الإسرائيلي وصولاً إلى تل أبيب، أول من أمس. وهذه المستويات الثلاثة من العمليات اليومية المكثّفة، تعني أن المقاومة تجاوزت «الصدمة» التي حاول العدو إسقاطها من خلالها، عبر اغتيال القادة العسكريين، وتفجيرات البايجر واللاسلكي، وصولاً إلى اغتيال الأمين العام الشهيد السيد حسن نصرالله. كما تعني أن قدراتها التسليحية لا تزال فعّالة وتحت التحكم والسيطرة الدقيقة.

وفي هذا الإطار، استهدف حزب الله،

> العدو يلاحق النازحين بالغارات والقتل في الشوف والبترون والكورة

في سلسلة عمليات أمس، تجمعات لجنود العدو الإسرائيلي في موقع الجدراح، ثكنة زرعيت، أطراف بليدا، خربة نفحة، مسكافعام، مستعمرات المطلة، كفريوفال، كفر جلعادي والمنارة. وقصف المقاومون قاعدة حوما في الجولان السوري المحتل، ومربض العدو في معليا.

واستمراراً لاستهداف عمق فلسطين المحتلة، قصفت المقاومة قاعدة (7200) جنوب مدينة حيفا مستهدفةً مصنع المواد المتفجّرة فيها بصلية من الصواريخ النوعية. كما قصفت طبريا المحتلة بصلية صاروخية، وقاعدة الاتصالات في كرن نفتالي بصلية صاروخية كبيرة، إضافةً إلى شنّ هجوم جوّي بسرب من المسيّرات الانقضاضيّة على عين مرغليوت، وأخر على قاعدة الدفاع الجوي في كريات إيليعزر غرب مدينة حيفا أصابت أهدافها بدقة. كما استهدف الحزب قاعدة زوفولون للصناعات العسكرية بصلية صاروخية.

وأفادت وسائل إعلام إسرائيلية عن إطلاق رشقتي صواريخ من لبنان باتجاه عكا وخليج حيفا. وقال جيش العدو إن «حزب الله أطلق نحو 320 قذيفة اليوم (أمس) باتجاه الإسرائيليين في عيد الغفران».

(مروان بو حيدر)

وبعدما كانت الجبهة الداخلية قد أعلنت تخفيف القيود في مناطق بالجولان المحتل، وداليةِ الكرمل، وعسفيا، دوّت صفارات الإنذار في ماروم الجولان شمال منطقة الجولان، بفعل إطلاق صواريخ من لبنان.

وفي المقابل، شنّ العدو الإسرائيلي غارة على مبنى سكني في برجا في قضاء الشوف، أدت إلى استشهاد 4 أشخاص وإصابة 14 آخرين بجروح. كما شنّ العدو غارة أخرى على منزل في المعيصرة في قضاء كسروان، أدّت إلى استشهاد 5 أشخاص وإصابة 14 آخرين بجروح، جلّهم من النازحين من الجنوب، وغارة على بلدة دير بلا في الكورة. وفي البقاع، شنّ العدو غارات على محيط بلدة حوش السيد علي ومنطقة سهلات المي في الهرمل، إضافة إلى بلدتي النبي شيت وسرعين، وحي الكرك في زحلة.

ومن الواضح أن واشنطن لا تزال تمدّد تغطيتها للحرب الإسرائيلية على لبنان، وتمنح العدو المزيد من الوقت أملاً في تحقيق أهداف يُعتدّ بها. وفي هذا السياق، نقلت «القناة 14 « عن مصادر مطّلعة قولها إن «الولايات المتحدة قرّرت عدم الضغط على إسرائيل لوقف إطلاق النار في لبنان». لكنّ الخارجية الأميركية أعلنت أنها طلبت من تل أبيب عدم استهداف الأحياء المكتظّة في بيروت، فيما نقلت وسائل الإعلام عن رئيس «الشاباك» الإسرائيلي رونين بار قوله إن «إسرائيل لن تبقى في جنوب لبنان بعد انتهاء العملية». وهذا يدلّ على تعاون أميركي – إسرائيلي، في إدارة الحرب بطريقة لا تضغط على تل أبيب لإنهائها سريعاً، عبر إظهارها حرباً على حزب الله فقط، من دون المدنيين اللبنانيين، ومن دون خطط لاحتلال أراضٍ في لبنان.

(الأخبار)

(هيثم الموسوي)

على الغلاف

سمير جعجع: تسرّع فتعثّر

سمير جعجع بلا حلفاء. ضغينة مستدامة مع «الكتائب». ثقة معدومة مع قدامى تيار «المستقبل» وعموم السنّة. فتور مع «التغييريين». قطيعة مع غالبية شخصيات «14 آذار». علاقة متذبذبة مع وليد جنبلاط. هذه صورة رئيس حزب «القوات» الحقيقية. وهي صورة نُقِلت مباشرة أمس من المؤتمر الذي دعا إليه في معراب «دفاعاً عن لبنان». وأكّدت أن الرجل غير مؤهّل لقيادة مشروع أو تزعّم قضية. فرغم الثوابت التي تجمعه بمعظم هؤلاء، ومحورها معاداة حزب الله، إلا أن ليس بينهم من يريد مبايعته.

وعلى ما يبدو واضحاً، يعتقد سمير جعجع بأن الوقت قد حان لقطف جائزته الكبيرة: رئاسة الجمهورية. وما يتصل بها من مشروع يحضّر له الغرب وبعض العرب، على قاعدة أن حزب الله انتهى. ورغم أن كثيرين ممن امتنعوا عن حضور لقاء معراب أمس، أو حضروا بمستوى تمثيل متدنٍّ، يشاطرونه الشعور نفسه، ويفترض أنهم في مركب واحد معه، إلا أنهم لا يرغبون في تسليمه الدفة. فكانت النتيجة مقاطعة إسلامية، وحضوراً مسيحياً خجولاً.

هذا في الشكل. أما في المضمون، فكان كلام جعجع هزيلاً مكرّراً، فلا شيء من خارج الصندوق. وخلاصته «وضع خريطة طريق في سياق التحضير لمرحلة انتقالية تخرج لبنان من الحرب، والمطلوب أيضاً انتخاب رئيس للجمهورية يعلن التزامه بتطبيق القرارات الدولية وخصوصاً 1559، 1680 و1701». كل ما عداه حشو لا يقدّم ولا يؤخّر. أما كلامه عن معاناة الناس والضحايا والنازحين، فلا يتعدى في مضمونه التقليدي، حبة الكرز التي يراد لها أن تزيّن الخطاب الذي يفتقر إلى أي قدرة تأثيرية.

أصبح مؤكداً أن جعجع استعجل حرق المراحل، فكانت النتيجة فضيحة مدوّية للرجل الذي ظنّ أن التاريخ الحالي بدأ يُرسم على قياسه، ليتضح مجدداً أنه يطبّق للمرة الألف المثل القائل: من أسرع كثُر عثاره. وها هو يتعثّر من الخطوة الأولى في حرب ظنّها أنها حُسمت لصالحه حتى من قبل أن تبدأ.

كان اللقاء افتُتح بكلمة لجعجع طلب «فيها الوقوف دقيقة صمت وصلاة على أرواح الضحايا الذين قضوا في الحرب الدائرة في لبنان، ومن أجل شفاء الجرحى والمصابين»، ثم عُقد اجتماع مغلق بعيداً عن الإعلام، قبل أن يذيع جعجع البيان الختامي محاطاً بمشاركين كان «أبرزهم» كميل شمعون وأشرف ريفي.

(الأخبار)

43 ألف نازح في عاليه

«الاشتراكي»: الـ NGOs اختفت والطلبات تفوق التقديمات

زينب حمّود

ينقل مكتب «وكالة داخلية عاليه» في الحزب التقدمي الاشتراكي بالوافدين. الموظفة خلف الحاسوب «لا تلحَق» تسجيل طلبات النازحين، بين من تطلب بطانية باستحياء، ومن تذكّر «بما طلبته قبل 10 أيام»، ومن يدخل على عجل حاملاً تقريراً طبياً طالباً تغطية جراحة لابنه... إلى جانب الموظفة يجلس أمين سر «خلية الأزمة المركزية في عاليه» رئبال أبو زكي منهمكاً في تأمين احتياجات أكثر من 43 ألف نازح في قضاء عاليه، وهي أرقام أولية عن قائمقام عاليه في غيبوبتها، وجمعيات المجتمع الأهلي العاملة في المنطقة تقدّم مساعدات على شكل فرش وأغطية وموادّ تنظيف وألعاب وحصص غذائية، كما تعهّدت إحداها بتقديم وجبات الفطور لعدد من المراكز ثلاثة أيام في الأسبوع، «لكنّ الأمور ليست بالمستوى المطلوب كما كانت عليه عام 2006»، بحسب أبو زكي. إزاء ذلك، «لا نضمن الاستمرارية في إغاثة النازحين وتقديم احتياجاتهم الأساسية، لأنه ليس هناك مخزون من المساعدات نتّكئ عليه، إذ نؤمّن وجبات الغذاء الثلاث قبل يوم فقط، وفي أحد الأيام لم يجد المتطوّعون طعام العشاء للنازحين فحضّروا المعكرونة ووزّعوها عليهم». وعليه، تفكر خلية الأزمة في «إنشاء مطابخ في كل مركز بدلاً من المطابخ الستة التي أنشأناها بالتعاون مع المجتمع الأهلي ثم أوقفناها، لإشراك العائلات في تحضير الغذاء بمجهودها بعد توفير المواد الأولية والتجهيزات اللازمة».

> بعد أكثر من أسبوعين على موجة النزوح لا يزال الطلب مستمراً على مراكز الإيواء في عاليه

وبعد أكثر من أسبوعين على موجة النزوح، لا يزال الطلب مستمراً على مراكز الإيواء في عاليه، علماً أن «كل المراكز فوّلت، فهناك من يغادرون منازل الأقارب والمعارف أو من يرغبون بالانتقال من مراكز الإيواء في صوفر ورحلة إلى عاليه هرباً من الاكتظاظ». وعلى صعيد توفير مياه الخدمة لمراكز الإيواء، يلفت دعيبس إلى «وصول 6 أو 7 نقلات مياه من الدفاع المدني يومياً، لكنّ العدد الكبير للمستخدمين الكبير يتطلب أحياناً المزيد، لذلك نقوم بالتوعية على ضرورة ترشيد استهلاك المياه وفرز النفايات والحفاظ على النظافة الشخصية».

إلى جانب التحدي في استمرارية إغاثة النازحين في مراكز الإيواء، تلفت خلية الأزمة في عاليه إلى النقص في احتياجات النازحين في المنازل، «ففي مدينة عاليه وحدها هناك 3500 وحدة سكنية، 2500 منام تقدمة من أهالي عاليه، بدانا بزيارتهم وتسجيل احتياجاتهم». وعمّا ينقصهم، يجيب دعيبس «كل شيء، خصوصاً من نزحوا إلى بيوت غير مفروشة، إذ يحتاجون إلى فرش وأغطية، وأدوات طبخ، وقوارير غاز، ومواد تنظيف، وأدوية، وغذاء»، مضيفاً أنه «وصلنا عدد زهيد من الحصص الغذائية وزّعناها على 200 منزل، إلى جانب لائحة طويلة بالأدوية الناقصة». ويبقى التحدي الأكبر أمام النازحين في عاليه هو حلول الشتاء، إذ لا مياه ساخنة للاستحمام، ولا تموين لتأمين نحو 30 ألف ليتر مازوت للتدفئة، بحسب تقديرات خلية الأزمة. ومن التحديات التي يثيرها دعيبس أيضاً إزالة النفايات التي تراكمت في المكبات وحول المراكز «بعدما أدّت الطفرة الديمغرافية إلى طفرة في النفايات مقابل تخوّف شركة «سيتي بلو» المتعهّدة برفعها ونقلها ليلاً إلى مطمر كوستا برافا نتيجة تدهور الأوضاع الأمنية، لذلك نفكّر في إيجاد مكبّ ليلي مؤقت في المنطقة». يبدي دعيبس تفاؤلاً لجهة «استعادة الدولة المبادرة قريباً بعد كل هذا الغياب لتوزيع المساعدات التي وصلتها من المنظمات الدولية وأخرى في طريقها للوصول». حتى ذلك الوقت، يمسك الحزب التقدمي الاشتراكي ملف النازحين في عاليه، بالتشبيك مع قائمقام عاليه والمجالس البلدية والجمعيات.

فجر الإثنين 23 أيلول الماضي دخلت الخطة التي أعدّها الاشتراكي منذ عملية طوفان الأقصى ودخول حزب الله في جبهة الإسناد قيد التنفيذ، ووزّع شبكة من المتطوعين على المراكز لاستقبال أبناء الجنوب والبقاع ثم الضاحية الجنوبية، ولا يزال هؤلاء متمركزين على أبواب المراكز لحفظ الأمن وبين الغرف لتأمين احتياجات النازحين، كذلك يتولى تنظيم عمل الكشافين والجمعيات والأكاديميات، معبداً كل ذلك إلى «الواجب الوطني والإنساني الذي لا يضعنا أمام خيار سوى التصرف بهذا الشكل».

(مروان بو حيدر)

نزوح إلى قضاء بعبدا... ونزوح منه

رلى إبراهيم

في قضاء بعبدا نزوح إلى القضاء ونزوح مضادّ من بعض مناطقه. ففيما تشهد المدارس الرسمية في الوسط والجرد إقبالاً كثيفاً من النازحين القادمين من المناطق المستهدفة في الجنوب والضاحية والبقاع، فرض الموقع الجغرافي لبلدات الساحل المتاخمة للضاحية كخفرشيما والحدت والشياح وعين الرمانة هجرة إلى مناطق أكثر أماناً. معظم المقيمين في هذه المناطق اضطروا للبحث عن شقق سكنية في القضاء نفسه أو التوجه نحو جبال كسروان، ما انعكس سلباً على أصحاب المتاجر وسائقي الأجرة والحرفيين وأصحاب المصالح الصغيرة. كما وجدت المدارس الخاصة في منطقة بعبدا، كالمعهد الأنطوني ومدرسة الحكمة، صعوبة في فتح أبوابها حضورياً أمام التلامذة الذين نزحوا بغالبيتهم من الضاحية والساحل. ولعلّ «طاقة الضوء» الوحيدة تمثّلت في الاندماج السلس للنازحين الذين سكنوا في مراكز الإيواء والشقق السكنية، فكانت الترجمة صفر مشكلات.

باستثناء ما سبق، لا يختلف وضع بعبدا كثيراً عن بقية الأقضية لناحية تأثير الانقسام السياسي العمودي على الوضع الإنساني، إذ تغيب أحزاب القوات والكتائب والكتلة الوطنية والأحرار والنائب المستقيل من التيار الوطني الحر الآن عون عن المشهد بشكل تام. غير أن اللافت هو غياب حركة أمل أيضاً وعدم تسجيل أي نشاط لها ضمن المدارس لتقديم المساعدات والعمل على تنظيم النازحين، لينحصر النشاط في الساحل والوسط بهيئة التيار الوطني الحر التي عمدت إلى استقبال النازحين والمساعدة في توزيعهم وتوفير المتطلبات ضمن الإمكانات المتوافرة، وبادرت إلى البدء في توزيع أكثر من 300 وجبة ساخنة يومياً عبر المطبخ الميداني الذي فتحته الهيئة في «بيت الشباب» في بعبدا. يضاف إلى ذلك تنسيق الحكومة للجنة الطوارئ والمساعدات الدولية التي تصل يومياً، لم يصل إلى بعبدا ولو «قشة» باستثناء تسجيل زيارات ميدانية لمندوبي الشؤون الاجتماعية لا تسمن ولا تغني عن جوع.

في موازاة ذلك، ثمة نشاط كثيف يقوم به الحزب التقدمي الاشتراكي في أعالي المتن خصوصاً في مناطقه لناحية سدّ حاجات النازحين في المدارس الرسمية الواقعة هناك، وإبداء اهتمام وترحيب بالنازحين إلى تلك القرى. كما تُسجّل حركة لافتة لرئيس بلدية بزبدين بيار بعقليني المنتمي إلى تيار المردة. أما باقي البلديات، فتغيب كما الحكومة عن تحمّل مسؤوليتها رغم تعديل قانون الشراء العام لتتمكّن من الصرف وتأمين المساعدات من دون إجراء مناقصات وبسقف مالي مرتفع، إذ تكتفي غالبية البلديات عند سؤالها عمّا تفعله بالإشارة إلى أنها تعمل على تجميع الداتا والتحقق من أسماء الوافدين لبسط الأمن في القضاء.

(هيثم الموسوي)

في علمات الجبيلية... آلاف النازحين من دون مساعدات

ندى أيوب

تستقبل علمات، البلدة الشيعية الأكبر في قضاء جبيل، آلاف النازحين، يتوزّع معظمهم على منازلها، إذ يهتمّ مجلسها البلدي بهم وبـ 4 مراكز إيواء، هي عبارة عن حسينيتين ومسجد لجأ إليها 540 نازحاً، ومركز إيواء رابع في بلدة الصوانة المجاورة. جهود الأهالي والمبادرات الفردية مكّنت من تأمين مساعدات أساسية. وهي جهود بدأها الأهالي حرفياً من «الصفر» وجمعوا حاجات من منازلهم وضعوها في تصرّف النازحين، من دون أن يتمكّنوا من سدّ الاحتياجات. فمنذ بدء موجة النزوح في 23 أيلول الفائت، وحتى يوم الجمعة الماضي، لم تصل إلى البلدة أيّ مساعدة من الهيئة العليا للإغاثة ولا من المساعدات الدولية أو من المنظمات الدولية. وجلّ ما تسلّمه المسؤولون عن إدارة مراكز الإيواء، «فان» مساعدات من مركز وزارة الشؤون الاجتماعية التي لم يزر ممثّلها البلدة كغيرها من البلدات، بل طُلب من مسؤول المركز التوجه إلى جبيل لتسلّم المساعدات، ثم مساعدات من جمعية «وتعاونوا»، من دون أن يتغيّر الوضع السيئ للنازحين في البلدة.

في علمات الحاجة ماسّة إلى كل شيء، من الأساسيات كالفرش والبطانيات والمواد الغذائية ومواد التنظيف إلى قوارير الغاز لتشغيل المطابخ والملابس. فيما ستبدأ المرحلة الأصعب قريباً مع اقتراب فصل الشتاء في البلدة التي ترتفع 750 متراً عن سطح البحر، ما يعني الحاجة إلى نحو 1000 بطانية، وأكثر من 60 صوبيا في 12 مركزاً في ثماني قرى جبيلية في محيط علمات استقبلت نازحين.

مغتربون من البلدة موّلوا تأهيل مستوصف مغلق منذ أكثر من 10 سنوات، وتطوّع ثمانية أطباء للعمل فيه، أو عبر استشارات هاتفية، إضافة إلى 6 ممرضات. إلا أن المستوصف بحاجة إلى دعم على مستوى اللوازم الطبية من كمّادات ومعقّمات ولواصق جرح وموازين حرارة وآلة فحص سكري وقفّازات... ويُعتبر دعم المستوصف حاجة ضرورية، بما أنّ أقرب مستشفى عن علمات هو مستشفى سيدة المعونات الذي يبعد عن البلدة مسافة 40 دقيقة.

موجة النزوح أدّت إلى أزمة نفايات. ففي الأحوال الطبيعية كانت بلدية علمات تجمع النفايات مرتين في اليوم، ويقع أقرب مكب للنفايات في بلدة حبلين التي تبعد مسافة 40 دقيقة عن علمات، وتكلّف كل نقلة نفايات 50 دولاراً ثمناً للمازوت وأجرة العاملين، لذلك تحتاج البلدية إلى مساعدتها في تأمين المازوت لتتمكّن من الاستمرار في المحافظة على نظافة البلدة.

(هيثم الموسوي)

حق الرد

نشرت «الأخبار» (10 تشرين الاول 2024) تقريراً بعنوان «النازحون في كسروان»، تضمن مغالطات تناولتني وتناولت بلدية جونيه، وزّعت فيه كاتبة التقرير نقاط امتحانها على الراسبين والناجحين في كسروان.

ولأنه في هذا المجال، لا يهمنا الإستعراض ولا الدعاية، ولأن الأمر ليس شخصياً، إذ أنه تضافر جهد مجموعات من المتطوعين والموظفين، آثرنا الردّ. ولمن يودّ أن يعلم فإن ما يحرّكنا في هذا الشأن هو إنسانيتنا فقط، لا صداقاتنا، ولا سياساتنا، ولا مصالحنا، ولا أي شيء آخر.

وللعلم أيضاً فإن «خلية إدارة الأزمات» في قضاء كسروان والتي تدير أزمة النزوح، هي «خلية إتحاد بلديات كسروان – الفتوح» التي تضم فضلاً عن ممثلين عن الإدارات والأجهزة الرسمية وجمعيات الإسعاف والإغاثة، موظفي وشرطة الإتحاد والتي أسسها الإتحاد ويرأسها جوان حبيش. هذه الخلية ومركزها في مكاتب الإتحاد، وفي مبنى بلدية جونيه، وُضعتا منذ اليوم الأول بتصرف قائمقام كسروان. وهي تشرف على 42 مركز إيواء في قضاء كسروان تؤوي 852 عائلة تضم 3540 فرداً.

وبالعودة إلى ما تفعله البلديات، وبالتحديد ما فعلته بلدية جونيه، فإن مجلس البلدية ورئيسه جوان حبيش والجهاز الإداري، والشرطة والحرس، ومجلس بلدية جونيه للأطفال، والجمعيات الأهلية في المدينة، والشركات والأفراد، يتفاعلون معاً بتنسيق تام للوصول إلى خدمة النازحين أينما وجدوا، في ثلاثة مراكز للإيواء، وفي عشرات المنازل المقدمة أو المستأجرة، وفي الفنادق والغرف المؤجرة، وتتابع البلدية حاجاتهم على إختلافها وخدماتهم وسماع طلباتهم وتوجيههم ومواكبة الأولاد والأطفال لإجتياز هذه المرحلة الصعبة.

ونشكر كافة العاملين والمتطوعين لتخفيف وطأة كارثة الحرب والنزوح عن أهلنا، لأن مصابهم هو مصابنا ولأن كرامتهم من كرامتنا.

بلدية جونيه

على الغلاف

قلب العاصمة ينبض بأهل الجنوب

جمال غصن

عادة ما تتميّز المدن والعواصم بتنوّع شعوبها. لا ترى الشخص نفسه مرّتين متى نزلت إلى الشارع. هذه بيروت اليوم، يندر أن ترى الشخص عينه مرّتين متى خطوت خارج مبنى سكنك. المشهد جميل لولا أن في خلفيته عدواناً همجياً أميركياً - إسرائيلياً على لبنان. بيروت، اليوم، تعجّ بالناس والأمل. الأمل بالعودة إلى الدار هو أدنى حدود الأمل عند الناس، حتّى لو كانت الدار ركاماً، فما بالك بأعلى حدود أملهم. «راجعين، راجعين»، قال طفل نازح في إحدى مدارس رأس بيروت. لكن، إلى حين «الرجعة»، كيف يعيش هو وغيره ممّن هجّرتهم آلة الإبادة الأميركيّة - الإسرائيليّة؟ في رأس بيروت، وفي الحمرا تحديداً، ضيوف النزوح بخير، بل بأحسن ما يمكن توقّعه في هذه الظروف. طبعاً، النزوح مرسومٌ بحبلٍ طبقيٍّ بامتياز. فهناك من ترك الدار إلى أفخم منّها في العاصمة، وهناك من اقتات على الفتات في صفوف مدارس تعهد ذكريات العذاب والقصاص والفروض. الاحتياجات كثيرة في أماكن الإيواء في الحمرا، لكن المحبّين والمتطوّعين أكثر ويقومون بالواجب حتّى الآن. لا يمكن التنبؤ بمال تطوّر اندفاعة النخوة هذه، لكنّها حتّى الآن تبشر بالخير.

المباني السكنية للسكن

في تمّوز 2006 افترش النازحون حديقة الصنائع مقابل مقرّ وزارة الداخلية والبلديات (التي اكتفت بالتفرّج على المشهد) ومرائب السيارات في الحمرا، لكنّ في حرب طوفان الأقصى لم يبقَ أحدٌ من دون سقف في رأس بيروت، رغم أنّ وزارة الداخلية والبلديات لا تزال تتفرّج على المشهد، أو ليتها تتفرّج فقط. إذ شهدت الأيّام الأخيرة جهوداً لقوى الأمن الداخلي التابعة لوزارة الداخلية لقمع محاولات الإسكان القسري في مبانٍ مهجورة منذ أزمان في رأس بيروت. فشلت جماعة تصريف الأعمال بطبيعة الحال ونجحت «قوى الأمر الواقع» الموجودة على الأرض بإشغال مئات الغرف الفارغة منذ دهر بالآف من السكّان النازحين مؤقتاً من أرياف لبنان إلى عاصمته. امتلأت المباني وعجّت الطرقات بالمشاة، فعادة ما تميّز المدن أرصفتها المكتظة وشوارعها المزدحمة. هكذا باتت بيروت في زمن النزوح المؤقت. يقال إنّ منطقة الحمرا أوت مئة ألف من الـ 500 ألف نازح من المنطقة التي تصل جنوب بيروت بشمال فلسطين. رغم ذلك، تبقى هناك مساحات في رأس بيروت ووسطها مؤهّلة لاستيعاب أضعاف ما استوعبته منطقة الحمرا. فهناك سدّ الأبراج الممتدّة على الواجهة البحرية للعاصمة مانعة عنها نسيم البحر، وهي بغالبيتها الساحقة تسكنها أشباح المضاربين العقاريين. وهناك على الخطّ نفسه حرم الجامعة الأميركية التي تتباهى بعدد كليّاتها وغرف تعليمها التي فرغت وباتت تشبه حرمها الشهير في قبرص الذي فشل في استقطاب طلّاب العلم هناك. وهناك مشروع إعادة إعمار وسط بيروت الذي نجح في بناء السقوف لكنّه فشل في بناء فرن مناقيش أو مقلى فلافل واحد في المساحة الممتدّة من كليمنصو إلى الجمّيزة، ومع ذلك استُكثر عراء بؤرة في الصيفي على بعض النازحين فتدخّلت قوى الأمن لإبعادهم قبل شروق الشمس.

بيروت لا تجوع

امتلأت غرف تعليم المدارس الحكومية وبعض المدارس الخاصة في رأس بيروت بعائلات نازحة من خط النار الإجرامي المنبثق من الجنوب، لكن لم ينجح حتّى الآن أي من المبادرات، لا الحكوميّة ولا الخاصة، في تغطية كامل حاجيات إيواء هؤلاء. الجهود التي تبذل من قبل سكّان بيروت تثبت أنّ بيروت عاصمة للدولة حتّى لو لم تتبلور حدود هذه الدّولة بعد. قد تنقّص الفرش والمياه والكهرباء، لكن الأكيد أن أحداً لا ينام جائعاً. مقهى «تاء مربوطة» الذي نشأ في حرب تمّوز 2006 فتح مطبخه المركزي مرّة أخرى لخدمة النازحين بعد 18 عاماً على معموديته. لكنّه ليس وحده، إذ تضافرت جهود مقاه ومطاعم أخرى، مثل «رصيف» و«مزيان» التي تبذل من قبل سكّان بيروت تثبت أنّ بيروت عاصمة للدولة حتّى لو لم تتبلور حدود هذه الدّولة بعد. قد تنقّص الفرش والمياه والكهرباء، لكن الأكيد أن أحداً لا ينام جائعاً. مقهى «تاء مربوطة» الذي نشأ في حرب تمّوز 2006 فتح مطبخه المركزي مرّة أخرى لخدمة النازحين بعد 18 عاماً على معموديته. لكنّه ليس وحده، إذ تضافرت جهود مقاه ومطاعم أخرى، مثل «رصيف» و«مزيان» وغيرهما، لتأمين وجبات مجانية، فهناك كثيرون من الميسورين الذين ملأوا المقاهي والمطاعم، وبعضها يوفّر عروضاً خاصة للنازحين. أكثر الأماكن التي تعجّ بالناس هي أفران المناقيش. يتدرج سعر المنقوشة، المدرجة على لائحة اليونسكو للتراث غير المادي للبشرية، من 30,000 ليرة عند «الغلاييني» إلى دولارات عدّة عند إحدى «الفرنشايزات» التي تقتبس اسمها من مكوّنات الوجبة الراسخة في الهوية اللبنانية.

بعد أفران المناقيش تحل مواقف السيارات في المرتبة الثانية من حيث الاكتظاظ. السيارات مركونة على جانبي الطريق في كل طريق رئيسية أو فرعية في كل رأس بيروت، وحتى على الأرصفة. رجلان مسنّان و«تحت الشجرة»، ويتمّ التنسيق في ما بينها لتوفير الوجبات لحوالي 2000 شخص (والرقم يزداد مع ازدياد التبرّعات). لكنّ ليس كلّ من نزح يحتاج وجبات مجانية، فهناك كثيرون من الميسورين الذين يوفر عروضاً خاصة للنازحين. أكثر المناقيش، يتدرج سعر المنقوشة، المدرجة على لائحة اليونسكو للتراث غير المادي للبشرية، من 30,000 ليرة عند «الغلاييني» إلى دولارات عدّة عند إحدى «الفرنشايزات» التي تقتبس اسمها من مكوّنات الوجبة الراسخة في الهوية اللبنانية.

بعد أفران المناقيش تحل مواقف السيارات في المرتبة الثانية من حيث الاكتظاظ. السيارات مركونة على جانبي الطريق في كل طريق رئيسية أو فرعية في كل رأس بيروت، وحتى على الأرصفة. رجلان مسنّان يتبادلان الحديث حول فوائد «المشي والحركة» لأن تحريك السيارة من مكانها مغامرة غير محسوبة وتعني قضاء نصف نهار بحثاً عن موقف آخر بعدما تحولت بيروت، بشوارعها وأرصفتها، إلى «باركينغ» ضخم، ما يجعل حتى المشي مغامرة أيضاً. ما من زاروب يخلو من صهريج مياه وسط الطريق يفرغ حمولته، فيما تبخّر شرطيو السير تماماً.

صهاريج المياه المذكورة قد تكون الأكثر إزعاجاً، على الأرض. لكن ضجيج أهل المدن المتداخل يعتبر من الأصوات التي تريح الإنسان بشكل عام. وهناك فيديوهات على «يوتيوب» مدتها ساعات لضجيج مدن لمساعدة الناس على النوم. إنه دليل عافية في المدن. في حالتنا اليوم هي ليست كذلك. لكن إلى حين عودة العافية إلى جنوبنا وعاصمتنا، ألف مرّة صراخ الأطفال في ملاعب المدارس ولا مرّة أزيز «أم كامل».

(هيثم الموسوي)

> الاحتياجات كثيرة في أماكن الإيواء في الحمرا، لكن المحبّين والمتطوّعين أكثر

عجز أو تقصير؟

رغم تضاعف عدد سكان رأس بيروت لا تزال بعض الخدمات العامة تعمل بوتيرة ما قبل أزمة النزوح، أبرزها خدمة جمع النفايات من مستوعباتها. جدول جمع النفايات في رأس بيروت لا يكفي لتغطية الارتفاع الطبيعي في كمية النفايات. إذ تطفح معظم المستوعبات بأكثر من سعتها ساعات طويلة من الليل والنهار مع ما لذلك من تداعيات صحية. فهل الشركة الخاصة الموكلة جمع النفايات عاجزة عن زيادة سعتها التشغيلية، أم أنها قادرة لكنّها لا تريد أن تعمل ببلاش؟

المجتمع المدني كما يجب أن يكون

«ماذا يمكننا أن نفعل؟» هو السؤال الذي يتردد كثيراً على لسان أفراد ومجموعات من الشباب المتحمس للمساعدة وجهات حزبية منظمة هي الانشط على الأرض، بينما غاب «الانسانيون» الأجانب الذين ركبوا الطائرات للعمل «عن بعد». مؤسسة الرعاية الصحية والاجتماعية منتشرة في كل مكان، وهي مؤسسة معروفة التوجه السياسي. صناديق تمويل الاستعمار الغربي هي من قال إن المجتمع المدني يجب أن يكون غير مسيّس. المجتمع المدني يعني فقط أنه «غير حكومي» ولا يعني أبداً أنه يجب أن يكون مسلوخاً سياسيّاً عن شعبه ومحيطه.

سوق العرض والطلب

تتأقلم سوق الحمرا تاريخياً مع المتغيرات الاقتصادية في المدينة والبلد. «أيام السواح الخليجيين» كان بين الجوهرجي والجوهرجي محل بخّور. عندما تخرّج جيل دبي والكومباوندات السعودية من مدارسهم وباتوا الأكثرية بين الجسم الطلّابي في الجامعتين الأميركيتين اللتين تحدان الحمرا، نبتت الحانات في شارع المقدسي ومتفرعاته لاستيعاب قدرتهم «الشرائية». عندما عتّمت الأزمة الاقتصادية شارع الحمرا، اشتغل سوق الظلام. غير أن كلّ الأعمال المتعلّقة بهذه السوق الأخيرة اختفت فجأة بسحر ساحر، كونها لا تناسب المرحلة.

مؤسسات المياه تواجه العدوان بالقليل الموجود

فوّاد بزي

بانتقال أكثر من مليون شخص من الجنوب والبقاع والضاحية الجنوبية إلى «مراكز النزوح» في بيروت ومناطق مختلفة في محافظتي جبل لبنان والشمال، ازداد تركّز الضغط على المياه، في مقابل انخفاض الطلب إلى حدود الصفر في المناطق التي أتى منها النازحون. تحدٌ كهذا يضغط على مؤسسات المياه وعلى وزارة الطاقة لتأمين نحو 25 ليتراً من المياه للفرد الواحد، لا سيما أنه يتزامن مع فترة الشحّ الموسمية وتهالك شبكة التوزيع.

سابقاً، كانت مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان «تضخّ يومياً 225 ألف متر مكعب من الماء نحو العاصمة»، بحسب المدير العام للمؤسسة جان جبران، لكن القدرة القصوى للمؤسسة لا تزيد اليوم على 130 ألف متر مكعب من المياه يومياً، أي أقل بنسبة 42% من الكميات التي تؤمّنها المؤسسة في الأيام العادية. وشبكة المياه «غير قادرة أصلاً على تحمل الطلب الاعتيادي» فكيف سيكون الحال مع زيادة في عدد المقيمين بنسبة 50%؟ يأتي ذلك في فترة شحّ المياه الممتدة من أيلول حتى نهاية تشرين الثاني. «الينابيع أقل غزارة، والمصادر الأساسية للماء لا تعطي كميات كبيرة»، وفق مستشار مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان التقني طوني رغيب. وهذا ما أدى أيضاً إلى «زيادة التقنين في توزيع المياه اليوم ليصبح الضخّ إلى الأحياء مقتصراً على مرة واحدة كل 4 أيام».

الكميات التي تضخّها المؤسسة عبر الشبكة الرسمية لا تكفي أصلاً قبل أزمة النزوح. فإلى جانب شبكات المياه الرسمية تعتمد الأسر والمرافق العامة والخاصة على الآبار الارتوازية الخاصة بالإضافة إلى شراء المياه عبر الصهاريج. لذا، فإن الضغط الحاصل ليس مصدره فقط مراكز الإيواء، إذ أن «70% من النازحين يقطنون في منازل»، بحسب عضو لجنة الطوارئ الحكومية خالد نخلة. لذا، «مؤسسات المياه أمام تحد كبير لتأمين كمية أكبر من الماء للأحياء السكنية، فضلاً عن مراكز الإيواء». وهذا يفترض أنه لا توجد أولويات لمكان على آخر «فالنازحون موجودون في المكانين، ولا يمكن التخفيف من حصة المياه للأحياء لتحويلها إلى مراكز الإيواء». بمعنى أوضح، «الموارد المائية المتاحة لم تتغير، إنما نمط الطلب تغيّر من المناطق نحو المركز».

> القدرة القصوى لمؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان أقل بنسبة 42% من الكميات التي تؤمنها في الأيام العادية

واستجابة لحالة الطوارئ، تحركت وزارة الطاقة مع مؤسسات المياه على عدة مستويات. على المستوى الأول، «قامت مصلحة مياه بيروت وجبل لبنان بتشغيل محطات الضخ لساعات أطول بغية تأمين كمية أكبر من المياه»، وفق رغيب. فعلى سبيل المثال، «تشغّل المضخّات على آبار شحيم، ودلهون، وكترمايا لـ18 ساعة يومياً، بينما كانت تعمل لـ12 ساعة قبل الحرب». كما تقوم المؤسسة بـ«زيادة التغذية بالكهرباء لمحطاتها في بيروت، مثل محطة تلة الخياط بغية تأمين كميات إضافية من المياه»، وفقاً لجبران. ويلفت إلى أنّ «الاعتداءات تسببت بخروج محطة ضخ رأس بيروت عن الخدمة بسبب القصف الذي تعرضت له الضاحية، ما أدى لقطع أحد خطوط التوتر العالي، 220 كيلو فولت».

على المستوى الثاني، عملت مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان على قطع الماء عن مناطق واسعة في الضاحية الجنوبية لأنها كانت تجري على الأرض بسبب القصف الذي طاولها، وجرى تحويلها إلى مناطق تشهد ضغطاً أكبر في بيروت وجبل لبنان. وأدت هذه العملية إلى زيادة كميات المياه بنسبة 14% عن وضعها الحالي، حتى 150 ألف متر مكعب يومياً.

لكن الاقتراء المزمن للشبكة يحدّ من قدرتها الاستيعابية. فهناك مراكز إيواء لم تكن تصلها المياه أبداً، أو الاستهلاك فيها أكبر من الكمية المؤمّنة عبر الشبكة العامة. لذا، تعاونت مؤسسات المياه مع أجهزة الدفاع المدني، إذ تقوم الصهاريج التابعة لهذا الجهاز بنقل الماء من عدد من النقاط التابعة للمؤسسات المياه نحو مراكز الإيواء. وهذه الطريقة، بحسب جبران، «فعالة وسريعة، وتمكّن من نقل كميات أكبر من المياه مقارنة مع الشبكة العامة». وفي السياق نفسه، تعاقدت الجهات الدولية المشرفة على مراكز الإيواء، مثل اليونيسيف وشركائها المحليين والدوليين، مع أصحاب الصهاريج لنقل المياه. وتقوم الصهاريج بتعبئة المياه من دون مقابل من مآخذ حدّدتها مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان، ثمّ تنقلها إلى مراكز الإيواء، حيث الحاجة.

إلا أنّ عمليات نقل وسحب المياه ليست مجانية. فالصهريج، مثلاً، يحتاج يومياً إلى نحو 30 ليتراً من الوقود لنقل المياه، كما تحتاج المولدات المستخدمة في محطات لكميات إضافية من الديزل للعمل. لذا، «تمّ العمل مع اليونيسيف لتأمين 50 ألف ليتر من مادة المازوت لهذه المحطات في بيروت، و40 ألف ليتر للبقاع، و10 آلاف للشمال والجنوب»، بحسب نخلة.

وطلبت وزارة الطاقة والمياه تمويلاً شهرياً بقيمة 3,2 مليون دولار لتأمين إمداد المنازل ومراكز الإيواء بالمياه. ويضيف نخلة، «قسّم المبلغ على الشكل التالي: 1,8 مليون دولار بدل ديزل مخصص لمحطات الضخ، و200 ألف دولار أجرة نقل المياه عبر الصهاريج، و1,2 مليون دولار بدل اشتراكات للمولدات الخاصة في الأحياء، والتي تتولى تأمين الكهرباء لمراكز الإيواء». وسيخصص هذا المبلغ لتأمين المياه عبر العمليات المختلفة لـ650 مركز إيواء، مؤلفة من 940 مبنى، وتضم 173 ألف نازح، وفقاً لآخر التحديثات على الأرقام. ويشير نخلة إلى أنّه «من المتوقع أن تقوم اليونيسيف بتأمين هذه المبالغ، ولكنها لا تصرح عن المبالغ المتوفرة للدعم».

223
مهمة
هو العدد الذي نفذته فرق الدفاع المدني لنقل المياه إلى مراكز الإيواء حتى 7 تشرين الأول الجاري بحسب تقرير الأمانة العامة للمجلس الأعلى للدفاع

634
ألفاً
هو عدد عبوات المياه التي جرى توزيعها على 890 مركز إيواء إلى جانب توزيع مواد للنظافة الشخصية

(هث الويب)

غياب العمال يؤثر على عمليات ضخ المياه

فضلاً عن الضغط الذي تسبب به النزوح على شبكات المياه، أدت الاعتداءات الصهيونية إلى تهجير عدد من العمال في المحطات، لا سيّما حيث تقع الاعتداءات في الضاحية والجنوب. بحسب المستشار التقني لمؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان طوني رغيب، «نتيجة للقصف، امتنع الموظفون في محطتي الشويفات وبرج البراجنة عن النزول إلى مراكز عملهم، ما أدى إلى مشاكل على مستوى التشغيل وتوزيع المياه». بالتالي، طلبت المؤسسة من الموظفين الذين يسكنون في مناطق قريبة النزول لتشغيل المحطات، أو على الأقل إقفال أنابيب المياه، كي لا تتسرب المياه على الطرقات. وبعد أن هدأت الغارات، عاد العمال إلى هذه المراكز، ما أعاد توزيع المياه إلى حالته شبه الطبيعية.

على الغلاف

جهود أميركية متواصلة لقولبة الرد

إسرائيل تتأنى في مهاجمة إيران

خضر خروبي

توحي التسريبات التي تبثها وسائل إعلام الاحتلال والغرب، وكان ما تسمّيه إسرائيل «ردا» على «عملية الوعد الصادق 2»، تتعامل معه الأخيرة بوصفه فرصة مثلى لتحقيق حلمها القديم بجر الولايات المتحدة إلى حملة عسكرية مشتركة لتدمير المشروع النووي لطهران، رغم تحفّظ واشنطن، أقله العلني، على المشاركة في عمل ممائل، وهو سلوك يصحبه تصاعد الهمس داخل إيران حول ضرورة تغيير العقيدة النووية للبلاد. فعلى مدى الأسابيع الماضية،

> دعا اكثر من 30 نائباً إيرانياً إلى إعادة النظر في العقيدة النووية لبلادهم

لم تتوقف التهديدات الإسرائيلية ضد الجمهورية الإسلامية، إذ توعّد رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، طهران بتدفيعها ثمن الضربة الصاروخية التي نفذتها في الواحد من تشرين الأول، فيما هدّد وزير امنه، يوآف غالانت، بأن الهجوم المرتقب على إيران سيكون «مفاجئاً»، و«مميتاً»، و«دقيقاً»، معتبراً أنّ الإيرانيين «لن يفهموا ما حدث وكيف حدث، وسيرون النتائج».

إسرائيل واميركا: «سجال نووي»؟

وفي شأن الأهداف المحتملة للهجوم، تتفاوت التقديرات بين من يرجّح أن تقوم إسرائيل بشن ضربات على منشآت ذات طابع اقتصادي، كمصافي النفط، والبنى التحتية، أو عسكري، كمواقع الاستخبارات والدفاع الجوي أو مقرّات القيادة والسيطرة التابعة للحرس الثوري الإيراني، وبين من يشير إلى وجود خطر حقيقي مماثل في أن تبادر تل أبيب إلى شن هجوم على المنشآت النووية الإيرانية، ومن بينها منشأتا نطنز وفوردو، رغم صعوبة الخيار الثاني من دون مشاركة واشنطن. وبطبيعة الحال، فإنّ توجس إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، من احتمالات توسع الحرب في الشرق الأوسط قبل أسابيع قليلة من الانتخابات الرئاسية، وانعكاسات ذلك المحتملة على أسعار النفط، يعد أحد أبرز محدّدات الهجوم الإسرائيلي المرتقب ضد إيران. وظهّرت ما تقدم بوضوح، مواقف واشنطن القائمة على التحذير من أي محاولة لاستهداف المشروع النووي لإيران، أو أي من منشآتها النفطية، وفي الوقت نفسه التشديد على ما يعتبره بايدن «حق» إسرائيل في الرد بشكل «متناسب» على الضربة الإيرانية.

ومن منطلق الاعتبارات عينها، والتي تميل إلى التمسك بنهج العقوبات ضد قطاعي النفط والبتروكيماويات الإيرانيين، وهو قامت به واشنطن بالفعل في معرض ردها على الضربة الإيرانية ضد إسرائيل، أوفد البيت الأبيض، قبل أيام، قائد القيادة العسكرية المركزية الأميركية، الجنرال مايكل كوريلا، إلى الأراضي المحتلة، فيما أجرى مستشار الأمن القومي الأميركي، جايك سوليفان، مؤخراً، اتصالاته مع نظيره الإسرائيلي، رون ديرمر، مطالباً تل أبيب إبداء «الوضوح والشفافية» في شأن خططها لمهاجمة طهران. وبحسب محللين، فإن المكالمة الهاتفية بين بايدن ونتنياهو، وهي الأولى منذ آب الماضي، وكذلك دعوة وزير الدفاع الأميركي، لويد أوستن، نظيره الإسرائيلي، يوآف غالانت، إلى زيارة الولايات المتحدة، تفسّر حرص واشنطن على تقييد تلك الخطط، والتنسيق في شأنها مع الإسرائيليين.

وبعد مكالمة بايدن - نتنياهو، توالت المؤشرات حول وجود حالة من التأني في تل أبيب، نزولاً عند رغبة واشنطن، إذ أرجأ «الكابينت» الإسرائيلي التصويت على موعد وأهداف الهجوم المرتقب على إيران، كما لم يتخذ قراراً حول تفويض نتنياهو وغالانت في هذا الخصوص، بحسب ما أفادت به «هيئة البث الإسرائيلية». ونقلت الهيئة عن مسؤول إسرائيلي قوله إن الفجوات ضاقت مع الولايات المتحدة في شأن الأهداف التي ينبغي ضربها في إيران. كما أفادت وسائل إعلام عبريّة بأنّ هناك توجهاً لعدم التصويت على تنفيذ الهجوم المخطط له وتأجيله للتصديق عليه مع قرب تنفيذه، مرجّحة أن يتم يتأجل سفر غالانت إلى واشنطن مرة أخرى في انتظار اتخاذ القرار النهائي، بناء على طلب نتنياهو.

وكمؤشر إضافي حول تراجع حدة الاندفاع الإسرائيلي تجاه طهران، رغم تمسك أركان حكومة نتنياهو بالرد على ضربة الواحد من أكتوبر بهدف ردع الخصوم، ورفع التكلفة عليهم في حال مساسهم بأمن إسرائيل، نقلت صحيفة «واشنطن بوست» عن مصدر رسمي إسرائيلي، أن الرد على الضربة الإيرانية «لا يزال قيد التخطيط»، وأنّ التأخر في الرد يأتي وسط مشاورات مستمرة مع البيت الأبيض. وتابعت الصحيفة الأميركية، نقلاً عن المصدر نفسه، أن «الكابينت» يمكن أن يجتمع عبر الهاتف للتصويت في أي وقت. وبدوره، نقل موقع «أكسيوس» عن مصدر إسرائيلي كبير قوله إن إسرائيل سترد على هجوم إيران، وإن تل أبيب لن تفعل ذلك بطريقة تؤدي إلى اندلاع حرب شاملة. وبحسب وسائل إعلام أميركية، فإنّه من بين خيارات إسرائيل، ضرب قواعد عسكرية إيرانية، لاسيما أن قدراتها لضرب البرنامج النووي الإيراني لا تزال محدودة. وتتقاطع تلك التقديرات مع ما أوردته صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية حول «عدم صوابية» سيناريوات استهداف إسرائيل للمنشآت النووية الإيرانية بمجرد وصول إيران إلى «العتبة»، لأسباب تتعلق بطبيعة انتشار تلك المرافق في مختلف أنحاء البلاد، ودعوتها حكومة نتنياهو إلى عدم إغفال جدية تهديد الحكومة الإيرانية بتجاهل «معاهدة الحد من الانتشار النووي» في حال استهداف برنامجها النووي.

وفي هذا الإطار، أكد مدير وكالة المخابرات المركزية (سي آي إيه)، وليام بيرنز، أنّ بلاده لا ترى أي دليل على أن القيادة الإيرانية قد تراجعت عن قرارها في عام 2003 بتعليق برنامج التسلح النووي. لكن السفير الإسرائيلي لدى الولايات المتحدة، مايكل أورن، هاجم التدخل الأميركي في خطط إسرائيل لمهاجمة إيران، لافتاً إلى أنّ البيت الأبيض «يعرقل حرية إسرائيل في الرد ويسبب تأخيراً يعرض أمنها للخطر». وطالب أورن، في مقالة في «يديعوت أحرونوت»، بضمانات من واشنطن مقابل ما وصفه بـ«تخلي إسرائيل عن حقها في الانتقام من إيران»، من جملتها «تعهد رئاسي بالتدخل عسكرياً ضد المنشآت النووية الإيرانية بمجرد وصول إيران إلى تخصيب اليورانيوم بنسبة تزيد عن 60 في المئة»، إضافة إلى «حمل الولايات المتحدة على بيعنا قاذفات استراتيجية بعيدة المدى قادرة على حمل متفجرات تزن 15 ألف كيلوغرام خارقة للتحصينات، وإسقاطها من ارتفاع لا تستطيع أنظمة الدفاع الإيرانية الوصول إليه (عبر قاذفات بي-2 الشبحية).

إيران تحذر

في المقابل، حذّرت إيران، على لسان مسؤوليها السياسيين والأمنيين، من رد «قوي» و«حاسم» على أي هجوم إسرائيلي على أراضيها. ونبه وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، إلى أنّ «بإمكان الإسرائيليين اختبار إرادتنا»، قائلاً: «سنرى كيف سيكون الهجوم، وبناء عليه سنحدد طبيعة ردنا التي سندرسها بكل دقة». ومن جهته، أكد المتحدث باسم لجنة الأمن القومي في البرلمان الإيراني، إبراهيم رضائي، أنّ إيران مستعدة لمواجهة أي اعتداء على وحدة أراضيها ومصالحها، محذّراً من أن أي اعتداء من «جانب الكيان الصهيوني سيواجه برد أقوى وأكثر تدميراً من عملية الوعد الصادق-2». وما بدا لافتاً، هو شروع البرلمان الإيراني في دراسة مشروع قانون يرمي إلى «توسيع الصاغة النووية»، في موازاة دعوة أكثر من 30 نائباً في البرلمان الإيراني، في رسالة وجهوها إلى المجلس الأعلى للأمن القومي، إلى إعادة النظر في العقيدة النووية لبلادهم، وإعادة النظر في فتوى السيد علي خامنئي القاضية بتحريم الأسلحة النووية. ومن بين الموقعين، النائب محمد رضا صباغيان الذي رأى أن «امتلاك إيران السلاح الذري هو السبيل لتحقيق ردع نووي».

حذّرت إيران من رد «قوي» و«حاسم» على أي هجوم إسرائيلي على أراضيها (أ ف ب)

عراقجي في بغداد اليوم: التنسيق الإيراني - العراقي يتعزز

بغداد - فقار فاضل

يزور وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، بغداد، اليوم، لمناقشة الأوضاع الجارية في المنطقة، لاسيما العدوان الإسرائيلي على لبنان وقطاع غزة، مع رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، ورئيس الجمهورية، عبد اللطيف رشيد، وزير الخارجية، فؤاد حسين. وأكد مصدر في وزارة الخارجية العراقية، لـ«الأخبار»، أن «الهدف من زيارة عراقجي للبلاد هو التشاور بشأن عدم توسعة رقعة الحرب والضغط من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار في لبنان وقطاع غزة». وقال المصدر إن «العراق وإيران لديهما التوجه نفسه المتمثّل في نبذ الحرب وتجنيب المدنيين في غزة ولبنان ويلاتها، فضلاً عن السعي لتهدئة أمنية لتجنيب بلدان المنطقة التهوّر الصهيوني»، مضيفاً أن «الزيارة، على رغم أنها قصيرة، لكنها مهمة، وهي استكمال لسلسلة زيارات قام بها وزير خارجية إيران خلال الأسبوعين الماضيين إلى السعودية وقطر، وكذلك بيروت من أجل التشاور لإنهاء الحرب التي أثرت على كل بلدان المنطقة». وكان ذكر مصدر حكومي عراقي أن «السوداني أجرى عشرات الاتصالات مع مختلف الرؤساء، ومنهم زعماء فرنسا ومصر والأردن وقطر ورئيس الوزراء اللبناني لغرض إيقاف الحرب»، مضيفاً أن «رئيس الوزراء أجرى كذلك اتصالات هاتفية مع مسؤولين إيرانيين لمناقشة خطورة التصعيد وكيفية تلافي إمكانية انزلاق المنطقة إلى حرب شاملة».

> سُجلت هجمات للمقاومة العراقية في الجولان وإيلات بطائرات مسيّرة

وبدوره، يرى القيادي في «الإطار التنسيقي»، عائد الهلالي، أن «زيارة عراقجي لبغداد تندرج ضمن جهود التهدئة في المنطقة، خاصة في ظل التوترات المتزايدة بين إيران وبعض الدول». ويضيف، في حديث إلى «الأخبار»، أن الزيارة «قد تتناول قضايا الاحتلال وإمكانية استخدام الأراضي العراقية كقاعدة لأي تحركات ضد إيران، وهو موضوع حساس يتطلّب تنسيقاً دقيقاً بين الأطراف المعنية». ويشير إلى أن «هناك إمكانية لجعل بغداد مركزاً للتفاهمات بين دول المحور المناهض لإسرائيل، على رغم أن ذلك يعتمد على العلاقات السياسية والأمنية بين العراق ودول المحور». ويؤكد أن «الزيارة ستفتح إمكانيات أكبر للتنسيق، لكن يجب تجاوز العديد من العقبات، بما في ذلك التوازنات الداخلية والإقليمية».

ومن جانبه، يقول المتحدث باسم حركة «حقوق» (الجناح السياسي لـ«كتائب حزب الله» في العراق)، علي فضل الله، إن «الزيارة تشير إلى أهمية العراق لمحور المقاومة وثقله الريادي في المنطقة، وتأثيره على المتغيّرات الإقليمية». ويوضح، في حديث إلى «الأخبار»، أن «محاور الزيارة عديدة لكن أبرزها مناقشة التعاون الأمني بين إيران والعراق، والعمل على تكثيف الجهود مع الفواعل الدولية لغرض إيقاف الحرب التدميرية التي يشنّها الكيان الصهيوني، وبالتالي هذا يحتاج إلى جهود كبيرة جداً». ويضيف فضل الله أنه «سيكون هناك على هامش الزيارة حوار حول تعزيز الجهود للعمل من أجل إيصال المساعدات الإنسانية إلى الشعبين الفلسطيني واللبناني جراء الحرب الوحشية والة التدمير التي يستخدمها الكيان». ويتابع أن «هناك جانباً آخر مهماً، وهو العمل على تنسيق نشاط محور المقاومة، وربما سيكون هناك اتفاق على فتح حوار دبلوماسي مع الولايات المتحدة بهدف التهدئة في محور العراق».

ميدانياً، أعلنت «المقاومة الإسلامية في العراق»، في بيان أمس، أنها استهدفت بهجومين أهدافاً حيوية في الجولان السوري المحتل بواسطة طائرات مسيّرة.

ومساء، ذكرت المقاومة، في بيان آخر، أنها هاجمت بطائرات مسيّرة هدفاً حيوياً في الجولان أيضاً، وبطائرات مسيرة هدفين في إيلات.

بعد إيلات وتل أبيب وعسقلان... مسيّرات صنعاء تبلغ الجولان

صنعاء - رشيد الحداد

كشف نائب مدير دائرة التوجيه المعنوي في صنعاء، عبدالله بن عامر، أن القوات المسلحة اليمنية نفّذت عملية جوية بواسطة طائرة من دون طيار ضد هدف في الجولان السوري المحتل. وقال، في منشور على منصة «إكس»، إنه «بعد مسيّرة يافا التي أطلقت على تل أبيب، فإن ثمة مسيّرة أخرى حقّقت هدفها في الجولان السوري المحتل». وتساءل في منشور آخر: «معقول إسرائيل بقوتها التكنولوجية والاستخباراتية لم تعرف المسيّرة جاءت من أين؟». وجاء كلام بن عامر بعد ساعات على اعتراف الاحتلال بانقطاع الكهرباء عن منطقة هرتسليا في منطقة تل أبيب نتيجة استهدافها بطائرة مسيّرة. ولم يعلّق الكيان الإسرائيلي على الهجوم الذي استهدف الجولان، فيما نقلت وسائل إعلام عبرية عن جيش الاحتلال تأكيده تعرّض تل أبيب لهجوم جوي. وأشارت إلى أن الهجوم تم بطائرتين انطلقتا من لبنان وجرى إسقاط إحداهما.

وتعد العملية اليمنية الجديدة واحدة من سلسلة عمليات تشنّها قوات صنعاء الجوية على أهداف إسرائيلية منذ تشرين الثاني الماضي، إلا أن تلك الهجمات أخذت في التصاعد مؤخراً، بالتوازي مع تصعيد الكيان عملياته الإجرامية بحق الشعبين الفلسطيني واللبناني. ويعد الجولان رابع وجهة للقوات اليمنية بعد إيلات وتل أبيب وعسقلان، التي تم استهدافها خلال الأشهر الماضية بالفعل. وفي سياق المحاولات الأميركية لثني صنعاء عن مواصلة هجماتها ضد الاحتلال، وبعد تحضيرات دامت أكثر من شهر، احتضنت واشنطن، أول من أمس، اجتماعات مكثّفة شارك فيها عدد من قادة الفصائل المسلحة التابعة للسعودية والإمارات في المحافظات الجنوبية لليمن.

وتزامن ذلك مع تقارير عن ترتيبات أميركية لتصعيد جديد في عدد من الجبهات اليمنية، في مسعى للتأثير على عمليات الإسناد اليمنية البحرية والجوية، وإشغال قوات صنعاء عن استهداف الكيان الإسرائيلي. ونشر المبعوث الأميركي إلى اليمن، تيم ليندركينغ، صورة تجمعه برئيس أركان قوات الحكومة الموالية للتحالف السعودي - الإماراتي في مدينة عدن، الفريق صغير بن عزيز، وقائد المنطقة العسكرية الخامسة، وعدد من القادة في الفصائل المتمركزة على جبهات متاوئة لحركة «أنصار الله»، في الساحل الغربي، وفي محافظات لحج ومأرب وشبوة وحضرموت. وأفادت وسائل أعلام أميركية بأن قادة الفصائل العسكرية التابعة لدول التحالف، شاركوا في اجتماعات مكثّفة نظمتها الإدارة الأميركية، وضمّت مسؤولين من البيت الأبيض ووزارتي الدفاع والخارجية. وتمحورت النقاشات، وفق المصادر، حول الخطة الأميركية الجديدة لاحتواء العمليات اليمنية ضد الاحتلال الإسرائيلي.

> محاولة تحريك الجبهات تنطلق من خشية اميركية من دور صنعاء في اي حرب إقليمية

وتأتي هذه الاجتماعات بعد أيام من كشف خطّة أميركية لتصعيد جديد في الساحل الغربي لليمن.

إذ كانت إدارة جو بايدن قد سرّبت، الأسبوع الماضي، تقارير حول نقاشات مع «المجلس الرئاسي» في عدن تمهيداً لإعادة إشعال الجبهات في الداخل اليمني، بالتزامن مع تصاعد احتمالات توسع الحرب على نحو قد يلعب فيه اليمن دوراً مؤثراً تخشاه واشنطن أكثر من أي وقت مضى وتحاول احتواءه. وفي الوقت الذي تتركّز فيه الخطة الأميركية العسكرية التي أبدت واشنطن استعدادها لدعمها بالمال والسلاح، في سواحل الحديدة ومرتفعات عدة في محافظتي لحج والبيضاء، فهي تستبطن محاولة للتأثير على العمليات في البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي.

ومن شأن التحرك الأميركي الأخير أن يقوّض كافة مساعي السلام، في حين لجأ المبعوث الأممي لدى اليمن، هانس غروندبرغ، إلى موسكو لدعم اتفاق السلام والإسهام في تثبيت التهدئة في اليمن. ووفقاً لمكتب المبعوث الأممي، فإن غروندبرغ أجرى مباحثات في موسكو خلال الأيام الماضية، حول سبل البناء على التزامات أطراف الصراع في اليمن تجاه خارطة طريق السلام الشامل في خضم البيئة التصعيدية الحالية. وشدد غروندبرغ، خلال لقائه نائب وزير الخارجية الروسي، سيرغي فيرشينين، على أهمية الحفاظ على توافق مجلس الأمن بشأن اليمن، ومواصلة الجهود للتعاون نحو خفض التصعيد، وعبّر عن قلقه بشأن التأثيرات المتعاقبة للتصعيد الإقليمي على هذا البلد، مشيراً إلى أن التعاون الدولي والجهود الدبلوماسية هي السبيل الوحيد لعكس المسار المقلق الحالي، الذي يؤثر على اليمن والبحر الأحمر والمنطقة.

يعد الجولان رابع وجهة للقوات اليمنية بعد إيلات وتل ابيب وعسقلان (أ ف ب)

على الغلاف

عيون الأردنيين ترحل إلى لبنان: نعم للمقاومة

عمّان - **محمود سمير**

مع تسارع وتيرة العدوان الإسرائيلي وتوسعه في المنطقة، يتفاقم الاحتقان الأردني من جراء جرائم الاحتلال في قطاع غزة والضفة الغربية ولبنان، وسط تأييد شعبي كبير للمقاومة في وجه العدوان، والتي يراها الأردنيون السبيل الوحيد لثني العدو عن مخططاته الرامية إلى احتلال مزيد من الأراضي العربية. أما على المستوى الرسمي، فتعود المخاوف لتتصاعد من كابوس تهجير أهالي الضفة نحو الأردن، والذي يتحدث

> **العناني لـ«الأخبار»: إسرائيل تريد تدمير أي قوة حولها في المنطقة**

عنه وزراء في الحكومة الإسرائيلية، ويحذر مسؤولون أردنيون من تحقيقه على أرض الواقع على حساب المملكة.

وفي هذا السياق، حذر الملك الأردني، عبد الله الثاني، من «التبعات الخطيرة لتوسع دوائر العنف والنزوح واستمرار الأعمال العدائية بحق الفلسطينيين في الضفة الغربية، والانتهاكات ضد الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس»، معتبراً أنه «لا سلام ولا استقرار في المنطقة من دون إيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين». وقال، خلال مشاركته في أعمال قمة دول جنوب أوروبا «ميد 9» في مدينة بافوس القبرصية، إن الأردن «لن يكون ساحة للصراعات الإقليمية»، داعياً «المجتمع الدولي» إلى تنسيق «استجابة فورية فاعلة للكارثة الإنسانية» في قطاع غزة، حسبما أوردت «وكالة الأنباء الأردنية» (بترا). كما شدد على «ضرورة وقف» الحرب الإسرائيلية على غزة ولبنان، و«تكثيف جهود التوصل إلى تهدئة شاملة في المنطقة».

وكان نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الأردني، أيمن الصفدي، زار بيروت بعد توسع رقعة العدوان، فيما سيرت السلطات الأردنية خمس طائرات إغاثية إلى لبنان خلال الشهر الأخير. وأعلن الصفدي، خلال زيارته، دعم الأردن لـ«مبادرة» الحكومة اللبنانية لانتخاب رئيس جديد، داعياً إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1701 الذي تم اعتماده بعد حرب 2006 بين إسرائيل وحزب الله، بما فيه أن يكون جنوب لبنان تحت سيطرة الجيش اللبناني و«قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة» (اليونيفيل)، مشدداً على أهمية التزام جميع الأطراف بهذا القرار من أجل تجنب أي تصعيد جديد في المنطقة. كما أعلن تأييد الأردن للمبادرة الأميركية والفرنسية الرامية إلى إعلان هدنة تستمر 3 أسابيع في لبنان، في محاولة لتهدئة الأوضاع ومنع مزيد من التصعيد.

ويرى رئيس الديوان الملكي الأسبق، جواد العناني، أن موقف الأردن واضح من العدوان الإسرائيلي على غزة ولبنان، وهو المواقف الداعي إلى وقف عدوان الاحتلال الإسرائيلي، وإقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام 1976. ويضيف، في حديثه إلى «الأخبار»، أن «إسرائيل لا تريد تدمير حزب الله في لبنان فقط أو حماس في غزة بل تريد تدمير أي قوة حولها في المنطقة، إضافة إلى مشروعها الذي تحدث عنه وزراء في حكومة بنيامين نتنياهو، الذي يحاول المناورة السياسية على أكثر من جبهة جراء استمرار العدوان العيني الذي لا نهاية له». وبحسب العناني، فإن مخطط الاحتلال» لا يقتصر على شن حرب على قوى المقاومة في المنطقة العربية وتحديداً بلاد الشام فقط»، بل هو» يحاول أيضاً تهجير سكان غزة إلى سيناء وهو ما يفشل به لغاية الآن، وتهجير اللبنانيون نحو سوريا والأردن وخاصة من يتواجدون في المخيمات الفلسطينية، ناهيك عن مشروع التهجير القسري في الضفة الغربية».

أما شعبياً، فبدت حالة التضامن واسعة مع لبنان، وسط استنكار واضح وكبير للعدوان. إذ نظمت عدة وقفات شعبية وحزبية أمام السفارة الإسرائيلية في عمان، تنديداً بالحرب على لبنان. كما نفذت نقابة المحامين، الإثنين الماضي، إضراباً عن الترافع أمام المحاكم لمدة ساعتين، احتجاجاً على الحرب الإسرائيلية المستمرة على غزة ولبنان، في وقت استمرت فيه حالة الرفض في التوسع عبر مواقع التواصل الاجتماعي. كذلك، تظاهر الآلاف في العاصمة الأردنية عمان، بعد صلاة الجمعة، للتعبير عن تضامنهم مع لبنان وقطاع غزة، الذي دخل العدوان الإسرائيلي المتواصل ضده عامه الثاني. وندد المتظاهرون في المسيرة الحاشدة التي انطلقت من أمام المسجد الحسيني في منطقة وسط عمان، بجرائم الاحتلال الإسرائيلي المتواصلة بحق الشعبين اللبناني والفلسطيني.

ويشير نائب الأمين العام لـ«الحزب الشيوعي الأردني»، نضال مضية، إلى أن الشعب الأردني «خرج منذ الثامن أكتوبر دعماً للمقاومة في فلسطين، وخرج لاحقاً تعبيراً عن موقفه المتقدم لدعم المقاومة اللبنانية في مواجهة المشروع الصهيو-أميركي الهادف إلى توسيع الحرب لتكون إقليمية في محاولة لتحقيق مشروعه الاستيطاني الكبير». ويضيف، في حديث إلى «الأخبار»، أن «الشارع الأردني من أكثر الشعوب العربية تعبيراً عن مواقفها الداعم لكل أشكال المقاومة في مواجهة مشاريع تصفية القضية الفلسطينية»، داعياً إلى» اتخاذ موقف رسمي عربي يعبر عن ضمائر الشعوب العربية الداعمة للقضية الفلسطينية والمقاومة في كل المنطقة».

نظمت عدة تظاهرات أمام السفارة الإسرائيلية في عمان (محمد الوبيه)

إردوغان يستثمر العدوان لدفع التطبيع مع سوريا

علاء حلبي

في محاولة جديدة لدفع عملية التطبيع مع دمشق، خرج الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، بتصريحات قال فيها إن «إسرائيل تعلن بوضوح أنها ستحتل دمشق بعد لبنان»، داعياً إلى المضي في خريطة الطريق التي ترسمها بلاده «للسلام في سوريا»، وإلى الانخراط في «التضامن الدولي» ضد إسرائيل، التي رأى أنها «باتت تشكل خطراً على تركيا أيضاً». وحملت تصريحات إردوغان، والتي أدلى بها في الطائرة خلال عودته من البانيا، ونشرتها «دائرة الاتصال في الرئاسة التركية»، إشارات عديدة، بدءاً من مخاطر إسرائيل، والدعوة إلى الاتحاد في وجهها، وليس انتهاء بالتذكير بمخاطر المشروع الكردي الذي تدعمه الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وألمانيا، ومقارنة هذا المشروع بالعدوان الإسرائيلي، عبر وصف الحالتين بأنهما تتشابان بـ «تقسيم سوريا»، فضلاً عن الدعوة إلى العمل المشترك لمنع حدوث ذلك عبر تعاون «مع دمشق وطهران وموسكو».

وتأتي التصريحات الجديدة للرئيس التركي قبل لقاء منتظر يجمعه مع الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، من المتوقع أن يشعل الملف السوري حيزاً كبيراً فيه، خصوصاً بعد أن دخلت المساعي الجديدة للتطبيع بين أنقرة ودمشق، بوساطة روسية وإيرانية وعراقية، حالة جمود جديدة على خلفية تأزّم الأوضاع الإقليمية جرّاء حرب الإبادة التي تشنّها إسرائيل على غزة ولبنان، وشنها اعتداءات متواصلة على سوريا. كما تأتي في ظل ثبات الموقف السوري الرافض لأي مراوغات سياسية جديدة مع تركيا، والداعي إلى تأسيس أرضية واضحة للحوار بين البلدين، يتم خلالها تعريف الإرهاب بشكل دقيق والعمل على محاربته، وجدولة انسحاب القوات التركية من الأراضي السورية. ويحمل حديث إردوغان المتواصل عن مخاطر إسرائيل، ودمج هذه المخاطر بالملف المعلّق مع سوريا، إشارات غير مباشرة إلى حالة الود والانفتاح الكبيرة بين البلدين، والتي ساهم الموقف المشترك من الاعتداءات الإسرائيلية في تقويتها إثر حرب تموز 2006، وما تبعها من علاقات قوية ومتينة خلال الحرب الإسرائيلية على غزة عام 2008، لتصل إلى ذروتها عام 2010 بعد خلفية تأزّم الأوضاع الإقليمية جرّاء حرب الإبادة التي تشنّها إسرائيل على غزة ولبنان، وشنها اعتداءات متواصلة على سوريا. كما تأتي في ظل ثبات الموقف السوري الرافض لأي مراوغات سياسية جديدة مع تركيا، والداعي إلى تأسيس أرضية واضحة للحوار بين البلدين، يتم خلالها جماعات متشدّدة ودعمها بالمال والسلاح، وتدريب جماعات مسلحة، تستعملها تركيا في الوقت الحالي للسيطرة على بعض المناطق في الشمال السوري، والتي تتّبع فيها سياسة تتريك مشدّدة، تتضمّن فرض العملة التركية، واللغة التركية في المدارس، وإتّباع تلك المناطق لسلطة ولاة أتراك.

وبالتزامن مع تصريحات إردوغان، أعلنت وزارة الخارجية التركية رفضها تمديد الولايات المتحدة عقوباتها على سوريا، مشدّدة على أن هذا السلوك «لا يتوافق مع الحقائق على الأرض»، داعيةً، عبر بيان أصدره المتحدث باسمها، أونجو كتشلي، إلى «دعم السياسات التركية التي تركّز على وحدة الأراضي السورية، بدلاً من تكرار مثل هذه التصرفات». وتمثّل العقوبات الأميركية المفروضة على سوريا، إحدى أبرز العُقد التي تحول دون تمهيد الأرض أمام عودة اللاجئين السوريين، الذين تسعى تركيا، عبر محاولة انفتاحها على سوريا، إلى التخلّص منهم. إذ يتطلّب فتح الباب أمام عودتهم عمليات إعادة إعمار للبنى التحتية التي دُمّرت خلال الحرب، بالإضافة إلى توفير مقومات الحياة الأساسية، بما فيها الطاقة، والتي تحاصرها الولايات المتحدة عبر عقوباتها من جهة، وسيطرتها على حقول النفط في الشرق السوري، من جهة أخرى.

وفي السياق ذاته، فتحت عودة عشرات الآف النازحين من لبنان، هرباً من الاعتداءات الدموية الإسرائيلية، الباب أمام الأردن لبحث إمكانية تخلّصه هو الآخر من عبء اللاجئين السوريين. والجدير ذكره أن المبادرة العربية، التي تم الاتفاق عليها في عمّان، وضعت مسالة حل مشكلة اللاجئين في رأس قائمة العمل العربي المشترك، والذي تعرّض للتجميد هو الآخر بسبب الموقف الأميركي الرافض لإحداث أي تغييرات في الأوضاع في سوريا، بما فيها حل «أزمة اللاجئين الإنسانية»، وفق تصريحات أميركية عديدة ربطت حل هذه الأزمة بـ«ثمن سياسي يجب على دمشق أن تدفعه».

> **الرئيس التركي يدعو إلى منع تقسيم سوريا عبر تعاون مع دمشق وطهران وموسكو**

والمساعي الأردنية الجديدة لحل مشكلة اللاجئين، ناقشها الملك الأردني، عبد الله الثاني، خلال اجتماع رباعي في مدينة بافوس القبرصية، على هامش قمة دول جنوبي أوروبا، ضم رئيس قبرص، نيكوس خريستودوليدس، ورئيسة الوزراء الإيطالية، جورجيا ميلوني، وسط تأكيد المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين. وبحسب وكالة الأنباء الأردنية الرسمية (بترا)، ركّز الاجتماع على «الجهود المبذولة للاستجابة لأزمة اللجوء السوري»، إذ شدد الملك الأردني على «ضرورة تحمّل المجتمع الدولي مسؤولياته تجاه اللاجئين السوريين والدول المستضيفة لهم، والتوصّل إلى حل سياسي للأزمة السورية، يحفظ وحدة سوريا وتماسكها وبعيد لها أمنها واستقرارها، ويهيئ ظروف العودة الطوعية للاجئين».

رأي

غياب «التعلّم التكنولوجي» في التجربة العربية

> تواصل الحلقة الثالثة من هذه السلسلة [المخصصة لمسألة بناء المقدرة الذاتية والتصدي لإسرائيل في مناسبة مرور 50 عاماً على آخر حروب الدولة العربية مع إسرائيل (1973)]. تناول غياب «التعلم التكنولوجي» عن بناء القوة العسكرية العربية

البير داغر *

العنصر الطاغي في التجربة العربية هو استيراد الأسلحة، ولو أن ثمة تصنيعاً عسكرياً عبر نقل التكنولوجيا أهدافه تجارية. وما بقي غائباً في هذه التجربة هو تصنيع الأسلحة بواسطة «التعلّم التكنولوجي». و«نقل التكنولوجيا» و«التعلّم التكنولوجي» تجربتان، الواحدة منهما غالباً على نقيض الأخرى لجهة بناء المقدرة الذاتية.

وإن لا يصار لإطلاق مشروع «تعلّم تكنولوجي» لبناء قدرة عسكرية عربية مستقلة هو أمر غريب بعض الشيء. فتجربة كوريا الجنوبية، بدءاً من عام 1961، كانت ماثلة للعيان. وهي شرعت في بناء قدرة صناعية بـ«التعلّم التكنولوجي»، أي بشراء الماكينات من السوق الدولية ثم تفكيكها وإعادة تركيبها. ولاقتها تايوان بدورها في هذا التوجّه. ولا يمكن التحجّج بنقص الوقت لإطلاق مشروع كهذا. وعلى امتداد 18 عاماً من حكم عبد الناصر لم يُصر لإطلاق مشروع تصنيع بـ«التعلّم التكنولوجي». وحين غاب الجنرال بارك في كوريا في نهاية السبعينيات بعد 17 سنة من الحكم كانت كوريا قد أصبحت قوة صناعية تنتج سلعاً تكنولوجية بمقدرتها الذاتية. يقتضي أولاً تعريف كل من مفهومي «التعلّم التكنولوجي» و«نقل التكنولوجيا».

1. التعلّم التكنولوجي

شرحت الباحثة أليس أمسدن تكراراً مسألة «التعلّم التكنولوجي» (learning) باعتبارها الوسيلة التي اعتمدتها دول معدودة للتصنيع. وهي الوحيدة التي تحوّلت إلى دول صناعية خلال القرن العشرين، وأولها وأهمها كوريا الجنوبية وتايوان. ووضعت هذه التجربة في سياقها التاريخي عبر المقارنة بينها وبين التصنيع بواسطة الاختراعات (invention) التي ميّزت الثورة الصناعية الأولى في إنكلترا، والتصنيع بواسطة الابتكار (innovation) الذي اعتمدته دول كألمانيا والولايات المتحدة وميّز الثورة الصناعية الثانية في أواخر القرن التاسع عشر. وفي الحالتين، كانت هناك سلع جديدة وطرائق إنتاجية جديدة يتم خلقها لتحقيق السبق التكنولوجي والدخول إلى الأسواق الدولية (أمسدن، 2001).

أمّا تجربة «التعلّم التكنولوجي»، فلم تقم على خلق سلع وطرائق إنتاجية جديدة، بل اكتفت باستعارة (borrowing) التكنولوجيا الموجودة المتضمّنة في الماكينات التي يمكن شراؤها من الأسواق الدولية. وكان يصار لتكييفها وتطويرها بالإمكانات المحلية. ووفّر ذلك سلعاً بمواصفات جديدة يمكن عرضها في الأسواق الدولية. وقد تمّ تكييف السلع المشتراة من السوق الدولية عبر مقاربتين رئيسيتين: تفكيك وإعادة تركيب الماكينة المشتراة، أو ما يسمّى «التصنيع المعكوس» (reverse engineering) لخلق سلعة جديدة تقوم على المحاكاة؛ الاستعانة بخبراء دوليين توفرهم المكاتب الاستشارية الهندسية الأجنبية لإنتاج هذه السلع (أمسدن، هيكينو، 1993: 262).

أمّا الباحث الكبير هنري بريتون، فوضع تصوراً لإستراتيجية وطنية للتعلّم التكنولوجي يمكن لأي بلد نام أن يعتمدها إذا توافرت الإرادة السياسية لذلك (بريتون، 1985). ورأى أن نقطة الانطلاق تكون على مستوى المؤسسة الإنتاجية التي يجب أن تجد طرائق إنتاجية جديدة تتيح لها رفع مستوى إنتاجيتها. وهو ما أوضحته أكثر الباحثة أمسدن عبر اعتبار «مهندس الإنتاج» (production engineer) الذي يفكّك الماكينات ويعيد تركيبها العنصرَ الرئيسي في تجارب التصنيع المتأخر خلال القرن العشرين (أمسدن، 1993: 328).

وقد شرح الباحث لينسو كيم مراحل اكتساب المقدرة التكنولوجية أو «التعلّم» الثلاث وهي «التصنيع على قاعدة المحاكاة» عبر «التصنيع المعكوس»، والتصنيع على قاعدة «التقليد الذي ينطوي على إبداع» ويتطلّب الاستعانة بنشاطات البحث والتطوير الوطنية، والتصنيع القائم على «إبداع أصيل» ويعني أن البلد المعني بات قادراً على خلق سلع وطرائق إنتاج جديدة بالكامل. وأظهرت التجربة الكورية الجهد الهائل الذي تم بذله في ميدان تكوين القاعدة المعرفية الوطنية لإنجاح هذا المشروع (كيم، 2001؛ داغر، 2023). ويكون دور الدولة في كل هذا «تعظيم قدرة النخب الاستثمارية على اتخاذ القرار الاستثماري». ويحصل ذلك عبر أشكال الدعم المتعددة التي توفرها الدولة لهؤلاء. ويكون ذلك عبر السياسة التجارية بحماية المؤسسات المعنية من المنافسة الأجنبية خلال مرحلة التعلّم بواسطة الرسوم الجمركية، والسياسة المالية بتقديم قروض لهذه المؤسسات بفوائد مخفّضة وإعفائها من تسديد القروض في الحالات القصوى، والسياسة التكنولوجية بتوفير «ريوع لتمويل التعلّم» عند هذه المؤسسات. والأهم من كل هذا، وهو ما شرحته أمسدن، إلزام الدولة للمؤسسات المستفيدة أن تقدّم نتائج ملموسة يمكن قياسها مقابل هذه الامتيازات. وهذا ما تميّزت به بلدان آسيا وحقق لها نجاحها، بعكس الفشل لدى كل الدول الأخرى التي قدمت هذه الامتيازات للمؤسسات من دون مقابل (giveaways). وقد اختصرت أمسدن تجربة آسيا بمفهوم «آلية الضبط المتبادل» أو الرقابة المتبادلة. وهي هنا رقابة الدولة على القطاع الخاص (أمسدن، 2001: 8-11).

2. نقل التكنولوجيا

ليس في مشاريع نقل التكنولوجيا أي شيء من كل هذا. والمقصود غالباً هو ما تتولاه الشركات المتعددة الجنسية عبر الاستثمار الأجنبي المباشر، عندما تنتج سلعاً تكنولوجية في بلدان نامية بهدف الاستفادة من انخفاض كلفة اليد العاملة فيها. ويرى بريتون أن نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية عبر الشركات المتعددة الجنسية أمر متعذّر. فما يهم هذه الأخيرة هو إنتاج سلع لزيادة مبيعاتها منها وليس المساهمة في «التعلّم التكنولوجي» في البلدان التي تستقبل استثماراتها (بريتون، 1985 : 99). بل إن دخول هذه الشركات باستثماراتها إلى بلدان نامية يقطع الطريق أمام متابعة جهد هذه الأخيرة في ميدان التعلّم التكنولوجي. ورأت أمسدن أن نقل التكنولوجيا يكون أصعب بما لا يقاس حين تكون الكفاءات في بلد الوفادة غير متوافرة (أمسدن، 2001: 51).

ويرى بريتون أن الاستثمار الأجنبي المباشر حظي خلال الحقبة النيو-ليبرالية بتقريظ لا يستحقه. وقد جرى اعتباره المدخل الرئيسي إن لم يكن الوحيد للتصنيع، في حين أن استفادة الدول النامية منه كانت تقتصر على تشغيل نسبة بسيطة من القوى العاملة الوطنية (بريتون، 1998: 930). وليس أدلّ على سخف التعويل على الاستثمار الأجنبي لتحقيق التصنيع، سوى إهمال الدول الناجحة، وأولها كوريا واليابان، لهذه الصيغة. بل هي امتنعت عن استقبال هذا الاستثمار، واشترت عوضاً عن ذلك الماكينات من السوق الدولية بغية تفكيكها وإعادة تركيبها كمدخل للتصنيع فيها.

3. التبعية للخارج في اقتناء السلاح

يصفّق المتابعون حين يأتون على ذكر صفقة الأسلحة التشيكية للجيش المصري عام 1955. وهي كانت نقطة الانطلاق في علاقة قوية مع الاتحاد السوفياتي كمصدر للسلاح وكعون كبير في مسائل التنمية. وأخذ السوفيات على عاتقهم بناء السد العالي حين رفض البنك الدولي تمويل المشروع. وبعد 1961 بنى السوفيات قطاع الصناعات الثقيلة بكامله في مصر خلال بضع سنوات كما ذكر الكاتب الصحافي أريك رولو (رولو، 2012). وخلال حرب الاستنزاف بعد 1967 أخضعت إسرائيل مصر لعمليات قصف جوّي طالت منشآتها المدنية كلها. وكان منها مجزرة مدرسة الأطفال في بحر البقر التي ارتكبتها. وذهب عبد الناصر إلى السوفيات طالباً أن يتولى عسكريون سوفيات قيادة الطائرات التي طلبتها مصر لأن لا وقت لتدريب المصريين. واستجاب السوفيات وأوقف ذلك غارات إسرائيل على مصر (منصور، 2008).

ولم يمنع طرد السادات للخبراء السوفيات من مصر عام 1972 الاتحاد السوفياتي من متابعة تسليح الجيشين المصري والسوري. ويدين الجيشان بما تحقّق لهما في حرب 1973 لهذا السلاح. وقد استمرّت سوريا والعراق وغيرهما من الدول العربية في استيراد السلاح بكثافة من الاتحاد السوفياتي بعد ذلك التاريخ.

4. التصنيع العسكري بغاية التصدير

وتتفرّد مصر بأنها كانت الأولى والوحيدة في العالم العربي التي أنشأت صناعة عسكرية منذ عام 1954. ويقول تقرير السي أي أي العائد لـ 1985 ورفعت السرية عنه عام 2012، إن عبد الناصر أنشأ هذه الصناعات لتحقيق الاكتفاء الذاتي على هذا الصعيد ولتأمين فرص عمل للمصريين (سي أي أي، 1985: 15). ويقول التقرير نفسه إن عدم إنشاء مقدرة عسكرية ذاتية في مصر يعود لسببين أولهما تعويل عبد الناصر على السوفيات في اقتناء الأسلحة وتوقف مشروع صناعة طائرات مصرية مموّلة من دول الخليج بعد توقيع السادات على اتفاقية السلام مع إسرائيل عام 1979. وكانت مصر ترغب آنذاك في التحوّل إلى مركز لإنتاج الأسلحة على المستوى العربي وإلى مصدّر للأسلحة.

ولم تتمكّن المصانع المصرية من اكتساب مقدرة تكنولوجية خاصة بها عبر تفكيك وإعادة تركيب الماكينات بعد ثلاثين عاماً من إنشائها. وبقي عملها مقتصراً على التجميع (assembling) في مجالات الطائرات والدبابات والصواريخ والأسلحة الخفيفة. وبقيت مرتهنة للإشراف الغربي، خصوصاً الفرنسي في ميداني التجميع والإنتاج (سي أي أي: 12). ولم يتغيّر الشيء الكثير منذ الثمانينيات وحتى وقتنا الحاضر. وجعل ضعف الفعالية مصانع الأسلحة غير قادرة على التصدير. وتحوّلت غالبيتها لإنتاج سلع معدّة لاستهلاك المدنيين. وفي أواخر التسعينيات كان 24% فقط من إنتاج المصانع الواقعة تحت إشراف وزارة الإنتاج الحربي معداً للاستخدامات العسكرية (غوب ولوكمان، 2017: 31). وشهدت دول عربية أخرى كدول الخليج والأردن والجزائر خلال العقود الأخيرة تجارب تصنيع عسكري. وهناك فرص نجاح لبعض المشاريع المشتركة بين الولايات المتحدة وأوروبا وبين دول الخليج لأنها توفّر خدمات الصيانة وإصلاح الأعطال بدياً من نقل الآلات المتضرّرة بكلفة عالية إلى بلد المنشأ (غوب ولوكمان، 2017: 52). وتخضع الدول العربية في إنتاجها لإملاءات المؤسسات والدول الغربية التي تعتاج معها في تحديد ما يمكن وما لا يمكن إنتاجه. ولا يحقّق هذا التعاون الحد الأدنى من نقل التكنولوجيا للدول المعنية.

5. استيراد السلاح

ولم تمنع مشاريع التصنيع العربية هذه الدول من أن تكون الأكثر استيراداً للسلاح في العالم. وتستند الباحثة إيفا بلّان إلى مجموعة من المراجع لإظهار أن الإنفاق العربي على التسلّح هو الأعلى مقارنة بكل دول العالم (بلّان، 2005). وقد أنفقت دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 6,7% من الناتج الوطني على الدفاع عام 2000، في حين أن النسبة كانت 3,8% عالمياً. وهناك سبع دول منها تستحوذ على 40% من مشتريات السلاح في العالم (بلّان، 2005: 31). أمّا الإنفاق الحكومي على الجيش، فهو يبلغ في عدد من هذه الدول 25% من الإنفاق العام ويمكن أن يرتفع في حين تنخفض في الوقت عينه المبالغ المخصصة لأبواب الإنفاق الأخرى (بلّان: 32).

* أستاذ جامعي

على الغلاف

القسّ متري الراهب

رئيس جامعة دار الكلمة في بيت لحم

لا يمكن اللاهوت بعد غزة أن يكون كاللاهوت قبلها

المسيحية الصهيونية ليست مجرّد بدعة إنّها لوبي سياسي

لا بدّ من إعادة قراءة الكتاب المقدس كأدب مقاومة

مقابلة | أجراها خريستو المر

القسيس الفلسطيني الدكتور متري الراهب، راعي كنيسة الميلاد الانجيلية اللوثرية في بيت لحم، هو مؤسس كلية دار الكلمة الجامعية. كاتب لاهوتي، مؤلّف كتاب «إنهاء الاستعمار في فلسطين». وقد حاز كتابه «بيت لحم محاصرة»، الذي يحكي قصة حصار كنيسة المهد كما عايشها من نافذة بيته، جائزة أفضل كتاب روحي ينشر في الولايات المتحدة في عام 2004. في هذا الحوار، بعد مرور عام على الإبادة المستمرة في غزة، يتحدّث عن موقف الكنائس من الحرب وعن دور الصهيونية المسيحية

■ ما هو تقييمكم لموقف الكنائس -شرقيّة وغربيّة- المقيمة في بلادنا من حرب الإبادة الحاليّة؟

الإبادة تطال شعب الكنائس في فلسطين. كان في غزّة هناك كنائس مسيحيّة أصيلة وليست مستحدثة، تعود جذورها إلى ما يزيد على 1600 عام، وبالتالي لها أعضاء ومؤسّسات وكنائس في غزّة. ولكن بشكل عام موقف الكنائس هو موقف دعم للصمود، ولكنّه سياسيًا موقف ينتابه شيء من الحياء. صوت الكنيسة المحلّية خافت، ربّما لأنّ الكثير من رؤسائها هم من الأجانب وليسوا من الفلسطينيّين.

هناك تنديد، هناك بيانات، ولكن ليس هناك صوت نبوي واضح وقوي وفاعل، هذا ما ينقصنا في فلسطين حالياً. ولكن هناك أصوات لمسيحيين طبعاً قوية ونبوية وتخاطب العالم بشكل عام.

■ وماذا عن مواقف الكنائس في بلاد العرب خارج فلسطين؟

أعتقد أنّ كنائس الشرق الأوسط منقسمة على ذاتها، وأكثر الكنائس تأخذ موقف زعمائها. فالموقف في مصر مثلاً يختلف عن الموقف في سوريا، ويختلف عن الموقف في لبنان، وفي داخل لبنان هناك مواقف عدة، فالموقف الأرثوذوكسيّ ربما يختلف عن الموقف الماروني؛ وفي الأردن ربما هناك أيضاً موقف يتبع موقف القدس إجمالاً. بالتالي، فإنّ الصورة ليست نمطية وليست واحدة، بل هناك أصوات وأنماط متعددة في الكنائس، بعضها قوي وبعضها أضعف.

■ تكلمت عن المواقف النبوية فماذا عن موقف كايروس، لقد كان موقفاً نبوياً في السابق فما هو الموقف اليوم؟

كايروس، أو «وقفة حقّ»، مبادرة لها موقف قوي من حرب الإبادة وهي تجاهر بذلك هنا وفي الخارج. ولكنّها ليست مؤسسة كنسية بهذا المعنى، فهي مبادرة مسيحية ولكنّها ليست مبادرة كنسيّة؛ وبالتالي فإنّ كايروس لا تعبّر اليوم عن صوت الكنائس في القدس، وإنما هي صوت يتحدى ويحاول أن يدفع كنائس القدس لأخذ موقف أكثر قوة.

■ ما هو تقييمكم لموقف الكنائس المقيمة في الغرب من حرب الإبادة؟

الكنائس في الغرب منقسمة على ذاتها من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار. فهناك في أقصى اليمين المسيحيون الصهاينة وكنائسهم الحرّة ليس فقط في أميركا، وإنما أيضاً في أوروبا وأفريقيا وحتى في أميركا اللاتينية، هناك قوى مسيحية صهيونية في تنامٍ مستمر وهو أمر مقلق، ولكن أيضاً هناك كنائس تقف مع الحق الفلسطيني، مع حق تقرير المصير ضد الإبادة. مثلاً في أميركا، للكنيسة المشيخية، وكنيسة المسيح المتّحدة (United Church of Christ)، وكنيسة التلاميذ، والكنائس اللوثريّة، دور قوي؛ فقد طالبوا الحكومة الأميركية بعدم إرسال أسلحة إلى إسرائيل، كما أنّ الكنيسة المشيخية سحبت استثماراتها من مصانع أو مؤسسات تدعم الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية. إذاً، هناك كنائس لها مواقف مشرفة أكثر من الدول العربية وحتى الإسلامية. لا بد للحقّ بأن يُقال، وأن نشكر الكنائس التي تأخذ موقفاً قوياً وتدفع ثمنه. اليوم بعض الكنائس تدفع ثمن وقفتها مع الشعب الفلسطيني، فهي أحياناً تُجرّ إلى المحاكم في محاولة لتشويه سمعتها. هذه الكنائس في الغرب لها مواقف أقوى من الكنائس في القدس، هذا حق لا بد أن يقال. ولكن أيضاً هناك المسيحيّة الصهيونية والتي تدعم حرب الإبادة.

■ أريد أن أتابع مع موضوع المسيحية الصهيونية. كيف تواجه الكنائس المختلفة المسيحية الصهيونية؟ هل هناك مواجهة لهذه الأيديولوجية داخل الكنائس المسيحية؟

نعم، في الواقع كنائس ومنذ أمد بعيد تحاول أن تسلط الضوء على خطر المسيحية الصهيونية. مثلاً، بالأمس كان لي لقاء مع الكنيسة المشيخية في الولايات المتحدة عبر الإنترنت حول موضوع المسيحية الصهيونيّة والاستعمار الإحلاليّ والقوميّة الدينيّة. المسيحية الصهيونية حسب ما شرحتها في كتابي الجديد «إنهاء الاستعمار في فلسطين» (Decolonizing Palestine) ليست فقط مجموعة تقرأ الكتاب المقدس بطريقة خطأ، أي إنّها ليست مجرّد بدعة مسيحية، إنّها لوبي داعم لاستعمار الأرض الفلسطينية وإحلال اليهود بدلاً من الفلسطينيين فيها، لوبي يستغلّ أو يستخدم مجرّد بضع آيات من الكتاب المقدس من مجمل الكتاب، ليفسّروها كما يروق لهم. وبالتالي، هذه حركة خطرة جداً، تجمع الأموال من أجل دعم إسرائيل عسكرياً؛ إنّها لوبي سياسي داعم لإسرائيل في الكونغرس، ولكن أيضاً في دول أوروبا، وحتّى في بعض دول أفريقيا وأميركا اللاتينية (البرازيل، مثلاً، أثناء حكم الرئيس السابق بولسونارو كانت أكبر مثال).

■ كما إنّه لا بدّ أن نرى أيضاً المسيحية الصهيونية اليوم كجزء من صعود اليمين الديني المتطرف بكل أشكاله. هناك اليوم يمين ديني يهوديّ في إسرائيل تمثله بعض التيارات في الحكومة الإسرائيلية الحالية، وهناك صعود اليمين في الولايات المتحدة كما رأينا أثناء رئاسة الرئيس الأميركيّ السابق ترامب (الذي قد يعود للحكم)، وهناك يمين بولسونارو في البرازيل، ويمين مودي في الهند، إلى ما هنالك. هكذا نرى صعود يمين متطرف يربط القوميّة والعنصريّة والدين في بوتقة واحدة وهذا هو خطر هذه الحركات. المسيحية الصهيونية اليوم هي جزء من هذا الحراك، وهذا الحراك يدعم المسيحية الصهيونية.

جامعة دار الكلمة اهتمّت بهذا الموضوع، فأقمنا قبل سنتين في تشيلي مؤتمراً عاماً لكل أميركا اللاتينية حول المسيحية الصهيونية في أميركا اللاتينية؛ وهناك مؤتمر دولي سنقيمه في الأردن في شهر كانون الثاني من عام 2025 عن موضوع المسيحية الصهيونية وأثرها على مسيحيي الشرق لأنّ المسيحيّة الصهيونيّة معادية أيضاً للمسيحيين في الشرق. وفي شهر أيّار من عام 2025 ستقيم الجامعة أيضاً مؤتمراً ثالثاً في الدنمارك عن المسيحية الصهيونية في الدول الإسكندنافية. جامعتنا في الواقع تحاول أن تجمع المفكرين الذين عملوا هذا الموضوع للتفكير في طرق لمواجهة هذا المدّ المسيحي الصهيونيّ الذي يؤثر علينا. وأشير إلى أنّ هناك فصلاً كاملاً عن موضوع المسيحية الصهيونية وإعادة تعريفها في كتابي «إنهاء الاستعمار في فلسطين».

■ هل هناك مشاريع تعمل عليها الكنيسة أو المؤسسات التي تديرها لتعزيز الصمود الفلسطيني في مواجهة التحديات الراهنة؟

طبعاً، يشكّل المسيحيون اليوم في فلسطين ما نسبته 1% من مجموع السكان. ولكن في دراسة قامت بها جامعة دار الكلمة منذ أربع سنين عن المؤسسات المسيحية، هناك حوالى ثلاثمئة مؤسسة مسيحية تعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية (لم نستطع أن نغطّي فلسطين التاريخية). هذه المؤسسات تشكّل ثالث أكبر مشغّل في فلسطين بعد الدولة السلطة الفلسطينية التي تُعتبر أكبر مشغّل، والتي يليها وكالة غوث اللاجئين (الأونروا). المؤسسات الكنسية تشغّل ما يقارب من تسعة آلاف شخص، مع أنّ كل المسيحيين هم أقل من 50,000 شخص. تضخّ المؤسّسات الكنسيّة تلك في الأراضي الفلسطينية في فلسطين ما تزيد قيمته على أربعمئة مليون دولار أميركي بالسنة.

إذا نظرنا إلى مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين 45% منها تقريباً أسسها مسيحيون فلسطينيون. وإذا أخذنا قطاع الصحة، فإنّ ثلث الخدمات الصحية في فلسطين تقدّمها المؤسسات الكنسية، وإذا أخذنا مواضيع الرعاية الاجتماعية وغيرها نرى دوراً واضحاً للكنائس. وطبعاً هناك دور للكنائس في التربية، فهناك جامعتان، هناك كليّتان، وهناك حوالى أكثر من 60 مدرسة مسيحية تعمل في فلسطين. وبالتالي، فإنّ دور الكنائس ودور المؤسسات المسيحيّة لا يستهان بهما ولا يقارنان بالنسبة العدديّة للمسيحيين. وبالطبع، هذه المؤسّسات هي لجميع الفلسطينيّين، يستفيد منها الفلسطينيون كافة من دون تمييز.

■ في رأيك، كيف يمكن للإيمان أن يكون مصدراً أو أن يلعب دوراً في عملية تحرر الفلسطيني؟ أحياناً يبدو لي بأن هناك تيّارات فكرية وإيمانية تقول إن الإنسان عليه أن ينتظر العدالة في السماء، وإنه هنا على الأرض عليه أن يصلي ويصوم... فكيف يمكن للإيمان أن يكون مصدراً أو ملهماً في عملية التحرّر؟

في الواقع أنا أعتقد أن الإيمان المسيحي بالذات أيضاً مهم جداً في أي عملية تحرّر، لأنّ قراءة الكتاب المقدس في سياقه التاريخي تبيّن أنّ الكتاب المقدس، كما أرى، هو مجموعة من أدب المقاومة، كتابات من أدب المقاومة، وهذا له علاقة بتاريخ فلسطين. ففلسطين، للأسف، على مدى قرون كثيرة عاشت تحت احتلالات من القوى الإقليمية الكبيرة المحيطة بها، وبالتالي إنّ الكتاب المقدس الذي خرج من فلسطين حاول أن يجيب عن أسئلة مصيرية عدة لشعب أرض فلسطين. لأنّ القوة الغاشمة المحتلّة، أو الإمبراطوريات، تشعر وتظنّ أنها هي الله، لأنها كلّية القوة إذ لديها كلّ القوة العسكرية، وهي كلية المعرفة لأنّ لديها يتمّ إنتاج المعرفة، وهي موجودة في كلّ مكان بفضل التقنيات الجديدة ومنها تكنولوجيا المراقبة. هكذا، فالإمبراطوريات تتصرف وكأنها الله على الأرض. شعب فلسطين الذي عانى الأمرّين من بطش الإمبراطوريات كان يسأل نفسه أين أنت يا الله؟ هل يُعقل نكون الكلمة الأخيرة للإمبراطورية؟ ولهذا فالإيمان المسيحيّ خرج من فلسطين. الإيمان المسيحي لم يخرج من الإمبراطوريات، بل من دولة كانت محتلّة. لقد كتبت أكثريّة الكتب المجموعة في الكتاب المقدّس تحت الاحتلال. أسفار العهد القديم أكثرها كُتِبَ تحت الاحتلال الآشوري أو البابلي أو الفارسي؛ والعهد الجديد كُتِبَ تحت الاحتلال الروماني. وبالتالي لا بدّ من إعادة قراءة الكتاب المقدس كأدب مقاومة. لا يمكن سلخ الإيمان المسيحي عن المقاومة. حتى قصة المسيح يمكننا أن نقرأها كقصة إنسان فلسطيني قاوم الإمبراطورية الرومانية. ولهذا لا نستطيع أن نفهم موضوع ملكوت الله إلا إذا فهمنا الإمبراطورية/ فملكوت الله قوة البديل الإلهي للإمبراطورية: الإمبراطورية هي إمبراطورية قائمة على بطش القوة، بينما الملكوت قائم على قوة المحبة، وقوة العدالة، وهذه هي المفارقة بين الإمبراطورية وبين الملكوت. بالتالي لا يمكن للإنسان أن يكون مسيحياً وأن يعيش فقط كإنسان مستهلك منزوٍ عن العالم. لا، الإنسان المسيحي هو إنسان واعٍ لما يحدث حوله، يبحث، يحلل، يفكر، يصلّي، ويعمل. هذا هو، في رأيي، الإنسان المسيحي كما أراده الله.

■ هل يقدر الإنسان أن يكتفي بأنه يصلي لكي ينتهي الظلم؟ مثلاً، ما رأيك في شخص يقول لك إنّه لا يؤذي أحداً، ويكتفي بأن ينزوي ويصلّي لكي ينتهي الظلم؟

طبعاً لا. عندنا بالشرق الأوسط عقدة المخلص المنتظر. بغض النظر من هو أكان هو صلاح الدين، أم صدام حسين، أم أحداً آخر. كأنّنا نريد أن يأتي مخلّص على فرس ويخلّصنا المشروع. في الواقع سنكمل في المشروع في السنة القادمة لنجمع هؤلاء الشباب طلّاب دكتوراه اللاهوت من جديد مع شباب يدرسون دكتوراه فقه أو علم كلام، بغضّ النظر عن مكان إقامتهم سواء أكانت في الغرب أم في بلادنا، وحدها لا تكفي.

في منتصف شهر أكتوبر 2023 عندما قصفت الطائرات الإسرائيلية الكنيسة الأرثوذوكسية في غزة. اتصلت بعد دقائق بالكنيسة اللاتينية، لأن أحداً لم يردّ في الكنيسة الأرثوذكسيّة. ردّ أحد الأصدقاء، وبعد دقائق استطعت الكلام مع راهبة، كانت الراهبة تصرخ وتقول ما معناه دمّروا الكنيسة وقتلوا الناس. قلت لها نحن نصلّي لكم، فماذا كان جواب الراهبة؟ قالت لي: لا نريدكم أن تصلّوا. ففي ذاك الموقف، غزّة لم تكن تحتاج أن نصلّي، كانت تحتاج إلى فعل. وهذا ما نقوله للكنائس في الغرب. يكفي صلاة، نريد منكم فعلاً، يكفي وعظاً نريد فعلاً. الإيمان المسيحي هو إيمان فاعل واعٍ، وليس إيماناً يقتصر على الصلاة منتظراً الفرج من الله.

■ كيف يمكن للكنائس الفلسطينية والعربية أن تدعم عملية تحرر الفلسطيني في أميركا الشماليّة وأوروبا؟

المسيحيون العرب في الغرب منقسمون على ذاتهم. هناك كنائس منزوية تعيش وكأنها في غربة، غير قادرة على التأقلم مع المجتمع الغربي، فتنزوي على ذاتها وبالتالي يبطل أي دور فاعل لها. هذا ينطبق خاصة على المهاجرين من الجيل الأول والثاني. اليوم أرى أنّ الجيل الشاب الثالث والرابع، الذي أقابله في الغرب من أصول شرق أوسطية، أرى روحاً أخرى. أولاً، هو يجيد اللغة والثقافة الغربيّة، وبالتالي يمكنه أن يعبّر عن نفسه في اللغة نفسها التي يفهمها شعبه. ثانياً، هو متعلم وهذا أمر مهمّ جداً. ثالثاً، هو مطّلع على ما يحدث في فلسطين عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي. ورابعاً، هو فاعل، فهو يقود المظاهرات، مثلاً، ولديه صوت وازن في الجامعات كما نرى عبر انتشار مجموعات طالبيّة من أجل العدالة في فلسطين عبر الجامعات كلّها تقريباً. هذا لم يكن ممكناً دون الجيل الثالث والرابع. هذا ما يجب التركيز عليه. بصراحة، لا أعوّل كثيراً على الكنائس، من يعمل مع الكنائس الرسميّة كبُنى مؤسّساتيّة يكاد لا يرى أملاً. لكن اليوم لدى هؤلاء الشباب روح جديدة.

في جامعة دار الكلمة لدينا مشروع سمّيناه «الجسر بين البقية الباقية والمهجر» وجمعنا في شهر أيّار 2024، جمعنا في لارنكا حوالى 20 طالب دكتوراه في اللاهوت من مختلف الكنائس من مختلف دول الشرق الأوسط، وبغض النظر عن مكان إقامتهم. هؤلاء الشباب العشرون يعملون على مواضيع مهمّة جداً، مستقبل منطقتنا وشعبنا. أتى كلّ واحد منهم محبطاً، ولكن حين اجتمعوا معاً رأوا أن همومهم مشتركة وخبرتهم مشتركة، وبالتالي فكّروا في أنّهم يمكنهم أن يكونوا جيل التغيير. أنا أعوّل على هذا الجيل وهذا المشروع. في الواقع سنكمل في المشروع في السنة القادمة لنجمع هؤلاء الشباب طلّاب دكتوراه اللاهوت من جديد مع شباب يدرسون دكتوراه فقه أو علم كلام، بغضّ النظر عن مكان إقامتهم سواء أكانت في الغرب أم في بلادنا، لنفكّر في دورنا كمؤمنين في رقيّ العالم العربيّ. أريد أن أعوّل على هذا الجيل ولهذا تركيزنا اليوم على هذا الجيل.

للأسف، الكثير من الكنائس أصبح مترهلاً، والكثير من قياداتها يفتقر إلى الرؤية وإلى الإرادة في التغيير. هذه ليست روح الكتاب المقدس ولا روح الله الذي يدعونا دائماً إلى التجديد والتغيير، إلى تغيير مجتمعاتنا والانخراط فيها، وبناء بديل عمّا هو قائم. كما نادى المسيح ببديل الملكوت اليوم، نحن مطالبون اليوم بأن نعمل نحو بديل لمجتمع عادل حر، مجتمع يقوم على المساواة، مجتمع قانون. هذه هي المجتمعات التي نريد أن نبنيها، طبعاً هذا أمر صعب، ولكن لا يمكن أن نفقد الأمل في مجتمعاتنا، ويبقى الرجاء هو البوصلة التي تحركنا.

■ كقس وكمفكر، ما هي رسالتك لأهل المنطقة في ذكرى مرور عام على حرب الإبادة في غزة وفي فلسطين؟ وهل من كلمة أخيرة تحب أن توجهها؟

في الواقع، حرب الإبادة في غزة هي مثل عدسة مكبّرة بتنا نرى عبرها الأمور بوضوح. اليوم، لا يمكن اللاهوت بعد غزة أن يكون كاللاهوت قبل غزة. اليوم، يجب أن نفكر في كثير من قضايا لم نكن نفكر فيها قبلاً. اليوم أصبح واضحاً أنّ الفلسطينيين لا يواجهون إسرائيل وحدها، وإنّما هم يواجهون الإمبراطورية، أي الرأسمالية العالمية التي نسميها الإمبريالية، ودول الغرب التي باعتنا كلاماً عن حقوق الإنسان حتّى شبعنا، وصرفت المليارات لتعليم حقوق الإنسان، وعندما احتجنا نحن إلى حقوق الإنسان لم نزهم حولنا اليوم.

لا بد من التفكير في ثقافة الموت التي تجليها الآلة العسكرية الغربية. فلسطين هي نموذج لما يحدث في الكثير من دول العالم، في فلسطين ترى الأمور أوضح من أي مكان آخر في العالم، ترى ثقافة الموت هذه، آلة الموت هذه (necro politics). نرى آلة الموت التي تريد تدمير الناس والتي رأيناها تتوحّش في لبنان. ونرى اليوم فكرة تفوّق العرق الأبيض والعرق الإسرائيلي على غيره، وأنّه قادر على السيطرة على كلّ شيء وكمّ الأفواه. كلّ هذا يحتاج إلى وقفة جديدة. وهذا أمر سعت جامعة دار الكلمة أن تقوم به عبر عقد مؤتمر جمعت فيه ثلاثين لاهوتيًا من أشهر اللاهوتيين في العالم، للتفكير في التحدّيات اللاهوتيّة التي تفرضها علينا حرب الإبادة في غزّة، وما هو الدور الأكاديميّ بعد غزة. اليوم في أميركا، الأساتذة، وحتى اليهود منهم، الذين يتعاضدون مع غزّة، يلاحقون، فاين الحرّية؟ أين حرية الفكر وحرية المعتقد، وحرية الرأي، وحرية البحث العلمي؟

دعوتي للمفكرين في دول الجنوب، ولكن أيضاً للمفكرين الأحرار في دول الشمال، هي لإقامة شبكة جديدة للتفكير في معنى العالم، ومعنى المستقبل، أمام ثقافة الموت وجحافل العسكر والذكاء الاصطناعي التي نراها اليوم تتحكم في كثير من قضايا العالم. هذه دعوتي وأملي، وهو ما نعمل له، هو ليس بامل بقدر ما هو خطّة ومشروع في جامعة دار الكلمة.

هزيمة أخلاقية وحضارية

سعد الله مزرعاني *

هذا هو المشهد الآن، ملخّصاً بشكل شديد التعبير: «عار عليك يا ماكرون. إيران تزود حلفاءها بالسلاح، وأنت تطالب بوقف تصدير السلاح إلى إسرائيل»! هذا ما صرّح و«صرّخ» به نتياهو، مسعوراً وحانقاً، رداً على خطاب الرئيس الفرنسي الذي درج، أخيراً، على تكرار طلبه بوقف النار في غزّة، ليستطرد فجاة، أخيراً، ويقول: «لا يمكن استمرار تزويد تل أبيب بالسلاح فيما نطالبها بوقف إطلاق النار». دلالات الحدث لا تقتصر على «صحوة» الرئيس الفرنسي وغضب رئيس الحكومة الإسرائيلية. إنها، بالأساس، في حجم تبدل المواقف، ومعها المشهد العام في المنطقة والعالم، منذ سنة حتى اليوم: أي منذ السابع من أكتوبر عام 2023 إلى ما بعد سنة بالتمام والكمال على حرب غزة.

نتذكر أنه قبل سنة، حضر الرئيس الفرنسي إلى تل أبيب. كان قد سبقه إليها قادة حلف الأطلسي: الرئيس الأميركي، والمستشار الألماني، ورئيس الوزراء البريطاني والإيطالي و... لتقديم الدعم الكلي للعدو الإسرائيلي. حاول الرئيس الفرنسي استدراك تأخره عنهم، ليوم أو يومين، بإطلاق «زمور» تنبيه على الطريقة الفرنسية عموماً والماكرونية خصوصاً: الدعوة لتشكيل «تحالف عالمي» ضد «حماس»! وقد باشر الرئيس الفرنسي زيارات فورية إلى مصر والأردن... إلا أنه سمع ما فاته نتيجة سرعته وتسرعه: إسرائيل دولة محتلة، ونحن لا نستطيع المجاهرة بحقيقة مواقفنا رغم التطبيع. ذلك يتعارض مع المزاج الشعبي في بلداننا ومع القانون الدولي لجهة رفض حكومة تل أبيب تطبيق «حل الدولتين» منذ ثلاثة أرباع القرن إلى اليوم... شعر ماكرون بشيء من الخيبة، ولكنه واصل حماسته لتأييد «حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها» وفقاً لما قرره الأميركيون وتبناه الحلفاء والأتباع.

الإحراج الفرنسي بلغ ذروته عندما أعلن أمين عام الأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش أن «أحداث غزة لم تبدأ في السابع من أكتوبر». لفت ذلك إلى أنها رد فعل على احتلال وحصار ورفض للقرارات الدولية: من «قرار التقسيم»، إلى قرار «حق العودة»، إلى القرار 242، إلى قرار إنشاء دولة خاصة بالفلسطينيين وفقاً لقرار التقسيم نفسه، وحتى إلى اتفاق أوسلو السيئ الذكر... باختصار، ما مفاده أن «غزة»، مقاومة وشعباً، هي في موقع الدفاع عن النفس: ضد الاعتداءات الإسرائيلية، وضد الحصار الشامل والممتد لأكثر من 15 عاماً، وضد القمع والاعتقالات والغارات والإرهاب... الواقع أن ما عبّر عنه الرئيس الفرنسي هو جزء من تحوّل أكبر على مستوى القضية الفلسطينية في مشارق الدنيا ومغاربها بما فيها البلدان الأكثر دعماً ورعاية وتمويلاً للمشروع الغربي الصهيوني في فلسطين. وهو تحوّل كبير ومؤثر حفّزه، بالدرجة الأولى، صمود المقاومة الفلسطينية طوال عام كامل، في دفاع مستميت يليق فقط بأصحاب القضايا الكبرى والعادلة. اقترن هذا الصمود العسكري بصمود مدهش للشعب الفلسطيني في غزة خصوصاً. ما تعرض له حوالى 2,3 مليون فلسطيني في «القطاع» من إجرام وتنكيل ودمار صنّف، رسمياً على المستوى الدولي، كـ«حرب إبادة»، سطّر، بأروع الأشكال وأفدح الأثمان، جدارة الشعب الفلسطيني بأرضه وبوطنه المغتصب والمحتل، في مواجهة الة قتل صهيونية استعمارية لا سابق لوحشيتها وضراوتها في التاريخ!

إلى ذلك، فإن الرئيس الفرنسي قد استثار أيضاً، غضب واشنطن بفضح معادلتها المخادعة والمضلّلة القائمة على ثنائية: بيع الكلام الكاذب للرأي العام، بادعاء السعي إلى وقف إطلاق النار، ومدّ عنصريي تل أبيب وفاشييها بأفتك أنواع الأسلحة، وبعشرات المليارات من الدولارات لدعم مجهودهم الحربي الإجرامي، ولتعويض خسائر كيانهم الاقتصادية الفادحة.

استثار الصمود والمقاومة من جهة، وحرب الإبادة الهمجية المدعومة من الغرب، من جهة ثانية، موجة غضب عمّت العالم بأسره. كانت أبرز حركات الاحتجاج وأهمها هي تلك التي شهدتها شوارع لندن «القابلة» غير الشرعية لولادة الكيان الصهيوني في فلسطين. كذلك شهدت مدن أميركا الكبرى وأهم جامعاتها وأعرقها حركة احتجاج غير مسبوقة حاصرت الصهاينة وأسقطت مزاعمهم وزيف رواياتهم حول التاريخ والحقوق والوقائع.

لم يحصل التحول بثمن عادي. لقد كان ولا يزال الثمن هائلاً، بسبب تمادي الهمجية الفاشية والعنصرية الصهيونية المدعومة بلا حدود، رغم محاولات الخداع والتضليل، من قبل قوى الاستعمار الغربي الأطلسي. يقترن ذلك باستمرار تواطؤ معيب من الأنظمة العربية المطبّعة والتابعة والأداة. وهو تواطؤ اتخذ شكل مشاركة غير مباشرة، أو حتى مباشرة أحياناً، كما حصل أثناء التصدي للرد الإيراني على قصف قنصلية طهران في دمشق. لم تحصل التحولات الكبرى في التاريخ من دون تضحيات وآلام عظيمة: جزائر (المليون شهيد)، وفيتنام حرائق النابالم والقصف الوحشي الأميركي، وجنوب أفريقيا القمع الشامل والتمييز العنصري المرعب... لقد فتحت التضحيات الفلسطينية المذهلة الملف الفلسطيني مجدداً، وهو ملف كان، بالتأمر والتواطؤ وبالتطبيع وبالعدوان، على وشك أن يُختم على تصفية «ناعمة» لكامل حقوق شعب فلسطين وقضيته، وبافق السيطرة الأطلسية الكاملة على مقدرات الشرق الأوسط.

تُروى الآن قصة الشعب الفلسطيني مضمّخة بالبطولة والشهادة والتضحيات. ولعب «الإسناد» دوراً كبيراً ونبيلاً في دعم صمود الشعب الفلسطيني ومقاومته، وفي منع الاستفراد بها وبه، وفي تعويض بعض التواطؤ والتقاعس والتآمر الرسمي العربي... وهي تُروى في أربع أرجاء العالم، بوصفها، بامتياز، حكاية حق وعدل وصمود، من جهة، وحكاية عدوان وظلم ووحشية، وهمجية من جهة أخرى.

لقد خسر الغرب معركة الأخلاق. في لحظة صحوة وتجلٍّ، اعترف الرئيس الأميركي بذلك حين قال: «إن 80 بالمئة من أسباب تراجع سمعة أميركا الأخلاقية في العالم هي نتيجة تأييدنا لإسرائيل»! وخسر الغرب أيضاً، وهو الذي يدّعي أنه «العالم الحر»، وأن الكيان الصهيوني هو «واحة الديموقراطية الوحيدة» في الشرق، خسر معركة الحضارة وحقوق البشر والشعوب! وسيخسر حتماً، بفضل المقاومة والصمود والتضحيات... المعركة السياسية والعسكرية لاحقاً: مهما غلت التضحيات وطال الزمن.

* كاتب وسياسي لبناني

على الغلاف

مع تزايد التهديدات السيبرانية وتطور تقنيات التجسّس، صار عدد من الأفراد يبحثون عن وسائل لحماية بياناتهم ومعلوماتهم الشخصية أثناء تصفح الإنترنت. ومن بين هذه الوسائل، تبرز خدمات الشبكات الافتراضية الخاصة (VPN) كخيار شائع يوفّر مستوى معيناً من الأمان. تتيح هذه الخدمات للمستخدمين القدرة على تصفح الإنترنت بشكل مجهول، مع تشفير بياناتهم وحمايتها من أعين المتطفلين، سواء أكانوا حكومات أو قراصنة أو حتى مزودي خدمة الإنترنت. مع ذلك، كشف تحقيق أجراه موقع MintPress عن جانب خبيث في هذا القطاع، إذ تسللت عناصر «سابقة» من فيلق الاستخبارات التابع للقوات الإسرائيلية، المسؤول عن العمليات السرية وجمع المعلومات الاستخبارية، المعروف بوحدة 8200، إلى هذا المجال. أمر حوّل الخدمات التي تهدف إلى حماية الأفراد إلى أدوات مراقبة وتعقّب يمكن أن يستخدمها الصهاينة

الوحدة 8200 تتجسّس على شبكات الـ VPN

انتبهوا! استخبارات العدو تسلّلت عبر «بوابة الأمان»

علي عواد

ما يبدو حماية وخصوصية في نظر البعض، يخفي وراءه كابوساً. فقد أظهر تحقيق MintPress أنّ عدداً من خدمات VPN الشهيرة مملوكة لشركات لديها علاقات وثيقة مع وحدة 8200 الإسرائيلية. نستعرض في هذا التقرير كيف تحوّلت هذه الشركات من كونها «حامية» للخصوصية إلى أدوات قد تُستخدم لتوسيع نطاق المراقبة الجماعية، والسيطرة على المعلومات، كما عن ضرورة الوعي بمثل هذه التحديات في هذا العصر المليء بالمخاطر الرقمية.

وفقاً لموقع «فوربس»، يستعين 31 في المئة من جميع مستخدمي الإنترنت حول العالم ببرامج VPN. وتشير الدراسات إلى أنّ هذا الرقم سينمو بسرعة. وبحلول عام 2030، من المتوقع أن تصل قيمة هذه الصناعة للمستهلكين والشركات مجتمعة إلى حوالى 101 مليار دولار. ولكن ما لا يعرفه معظم المستخدمين هو أن عدداً من شركات الـ VPN الأكثر شعبيةً في السوق مملوكة لشركات ذات صلات عميقة بالاستخبارات الإسرائيلية. من بين هذه الشركات شركة Kape Technologies، التي تمتلك بعضاً من أفضل خدمات الـ VPN في العالم. وهي على علاقة وثيقة بالأجهزة الأمنية الإسرائيلية، وخاصة وحدة 8200. تشتهر الأخيرة بتطويرها بعضاً من أخطر برامج التجسس في العالم، مثل «بيغاسوس» السيئ السمعة، الذي استخدمته بعض الحكومات الاستبدادية لتعقب ومراقبة المعارضين السياسيين والصحافيين ونشطاء حقوق الإنسان. ليس ذلك فحسب، فإذا ما التفتنا إلى ما حصل أخيراً في لبنان من هجوم على أجهزة البيجر وأجهزة الاتصالات اللاسلكية عبر ما صار يعرف بـ «هجمات سلاسل التوريد»، والتشويش على الـ GPS وحتى على إشارة قنوات التلفزيون، واستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي مثل The Gospel و«لافندر» و«أين أبي» (أدوات خبيثة تنتظر وصول مقاومي «حماس» إلى منازلهم واقتراب أبنائهم منهم حتى يغير عليهم الطيران. من هنا جاءت التسمية)، والآن مع انكشاف خرق كبرى شركات الـ VPN، صار واضحاً أن تأثير قطاع التكنولوجيا المتنامي في «إسرائيل»، أصبح يشكل خطراً على البيانات الرقمية العالمية وعلى صناعة التكنولوجيا نفسها.

يتناول التحقيق الذي أجراه MintPress News، خلفية شركة Kape Technologies التي يقدر أن لديها حوالى 150 موظفاً من وحدة 8200، وعمق علاقاتها بالاستخبارات والوحدات العسكرية الإسرائيلية. ولا تقتصر ارتباطات الشركة بالأجهزة الأمنية الإسرائيلية. في الواقع، فإنّ الشركة مليئة بالمسؤولين السابقين في الاستخبارات الإسرائيلية. بدأ المؤسس المشارك والرئيس التنفيذي السابق للشركة، كوبي مناحيمي، مسيرته التقنية كمطوّر برمجيات في وحدة 8200. أما ليرون بير، رئيس قسم المحاسبة الحالي في الشركة، فقد خدم أيضاً لمدة ثلاث سنوات في هذه الوحدة. وبالمثل، فإن خليفة مناحيمي في منصب الرئيس التنفيذي لشركة Kape، إيدو إيرليشمان، هو محارب قديم في وحدة 217، المعروفة بوحدة «روفدوفان»، وهي فرقة كوماندوس نخبوية تنفذ عمليات استخباراتية واغتيالات ضد الفسلطينيين. ويتحدث التحقيق كيف أنّ سوق برامج الـ VPN العالمية أصبح أداة للمراقبة الجماعية. وبهذا الشكل، يتحول الهدف الأساسي الذي وُجدت من أجله خدمات VPN ـ وهو حماية الأفراد من المراقبة ـ إلى أداة تُستخدم لتعزيز السيطرة والمراقبة، ما يهدد الخصوصية التي يفترض أن توفرها هذه الخدمات.

ExpressVPN

تُعتبر ExpressVPN إحدى أشهر العلامات التجارية لشبكات VPN التي تمتلكها شركة Kape Technologies. تحوي حوالى 50 موظفاً من وحدة 8200، استحوذ عليها في عام 2021 مقابل 936 مليون دولار، ما جعلها أحد أغلى الاستحواذات في صناعة الـ VPN. يفخر ExpressVPN بتقديمه اتصالات سريعة وآمنة، إذ تمتلك الشركة أكثر من ثلاثة آلاف خادم في 94 دولة، ما يجعلها واحدة من أوسع خدمات الـ VPN المتاحة عالمياً. وتقدم الخدمة ميزات أمان قوية مثل تشفير AES-256، وحماية من تسرّب DNS، وخاصية القفل (kill switch) التي تقطع الاتصال بالإنترنت في حالة انقطاع الاتصال بشبكة الـ VPN، لضمان عدم كشف هويتك. ومع ذلك، ورغم سمعته كمزود خدمة موثوق، واجه ExpressVPN انتقادات كبيرة. في عام 2021، اتهم رئيس قسم التكنولوجيا (CTO) في الشركة، دانييل غيريك، بانخراطه في مشروع تجسس إلكتروني مثير للجدل متعلق بالحكومة الإماراتية. وكشف تحقيق أجرته «رويترز» يومها، أنّ المشروع تضمّن اختراق أجهزة الصحافيين والناشطين. مع ذلك، دعمت الشركة غيريك حتى مغادرته في عام 2023. هذا بالإضافة إلى بيع ExpressVPN، لشركة Kape Technologies، ما أثار مخاوف حول الخصوصية بين المدافعين عنها. فعلاقات Kape بوحدة 8200 واضحة، وزادت من المخاوف بشأن إمكانية وجود ثغرات قد تعرّض بيانات المستخدمين للمراقبة. حتى موظف الاستخبارات السابق، إدوارد سنودن، نصح المستخدمين بتجنب ExpressVPN بسبب هذه المخاوف.

CyberGhost

تُعد CyberGhost خدمة VPN رئيسية أخرى ضمن شركة Kape Technologies. تأسست في عام 2011، وبنت سمعة كونها سهلة الاستخدام وتستهدف بشكل خاص المستخدمين الجدد في خدمات VPN. مع أكثر من 9 آلاف خادم في أكثر من 90 دولة، توفر CyberGhost واحدة من أكبر شبكات الخوادم بين خدمات الـ VPN التجارية. تُعرف الخدمة بواجهة المستخدم البسيطة، وميزتها الاتصال بنقرة واحدة، والالتزام بسياسة عدم الاحتفاظ بالسجلات، ما يعني أنّ الشركة تدّعي عدم تتبع أو تخزين أي بيانات للمستخدمين. ومع ذلك، فإن الشركة الأم لـ CyberGhost، Kape Technologies، تُعقد سمعتها. رغم شفافية CyberGhost والتركيز على الخصوصية، إلا أنّه يقدّر أن لديها حوالى 25 موظفاً من وحدة 8200. ورغم من أنها تقدم مجموعة متكاملة من ميزات الأمان ـ مثل التشفير العسكري وحماية تسرب DNS ـ فإن الأسئلة حول علاقاتها بالشركة الأم المربوطة بوكالات الاستخبارات لا تزال تقلق المستخدمين المهتمين بالخصوصية. بناءً على ذلك، رغم كونه خياراً قوياً للمستخدمين العاديين، إلا أنّ المهتمين بالمراقبة والأمان الشخصي قد يترددون في استخدام CyberGhost للمهمات الحساسة جداً.

Private Internet Access (PIA)

إحدى أقدم وأشهر خدمات الـ VPN المتاحة في السوق، تأسست في عام 2010. استحوذت عليها شركة Kape Technologies في عام 2019 مقابل 126 مليون دولار. يُعرف برنامج PIA بكلفته المنخفضة وشبكة خوادمه الواسعة والتزامه بالخصوصية، وهو يُعتبر إحدى أكثر خدمات الـ VPN شفافية المتاحة. تحظى الشركة بشعبية خاصة بين المجتمعات التقنية، إذ تقدم ميزات متقدمة مثل إعادة توجيه المنافذ، والاتصال المتعدد، وسياسة عدم الاحتفاظ بالسجلات التي تم اختبارها في المحاكم مرات عدة، ما يطمئن المستخدمين إلى أنّ بيانات التصفح الخاصة بهم ليست مخزنة أو مشتركة. إلا أن استحواذ Kape Technologies عليها أثار بعض المخاوف بين المستخدمين، ويقدر أن لديها حوالى 10 موظفين من وحدة 8200.

ZenMate

خدمة VPN أخرى ضمن مجموعة Kape Technologies، التي استحوذت عليها الشركة في عام 2018 مقابل 5,5 ملايين دولار. طوّرت ZenMate أصلاً في ألمانيا، وحازت شعبية كبيرة لكونها حلّ VPN خفيفاً وسهل الاستخدام. يستهدف ZenMate المستخدمين العاديين، وهي تُقدّم واجهة مبسطة وسهلة الاستخدام توفر تجربة إنترنت آمنة بنقرات قليلة فقط. تشمل ميزاتها الأبرز عرض نطاق غير محدود، ومفاتيح إيقاف تلقائية (kill switches)، وحماية من تسرب DNS، التي تضمن عدم تسرب معلومات المستخدمين عن طريق الخطأ. ومثل نظرائها في مجموعة Kape، فإن ارتباطها بالشركة الأم يثير الشكوك حول مدى فعالية سياسات الخصوصية فيها. إذ يقدر عدد العاملين فيها من وحدة 8200، بحوالى عشرة أفراد. يختار عدد من المستخدمين ZenMate بفضل أسعارها المعقولة وسهولة استخدامها وقدرتها على تجاوز القيود الجغرافية على المحتوى مثل «نتفليكس» و«هولو». ولكن من يسعون إلى الحصول على أعلى مستويات الخصوصية والأمان، قد يترددون في استخدامها بسبب ملكيّتها.

> موظف الاستخبارات السابق، إدوارد سنودن، نصح المستخدمين بتجنب ExpressVPN

Intego Antivirus

برنامج مختلف بعض الشيء عن بقية استحواذات Kape Technologies لأنه لا يقتصر فقط على توفير خدمات VPN، بل هو شركة أمنية متخصصة في برامج مكافحة الفيروسات لأجهزة «أبل». تأسست خدمة Intego في عام 1997، وتُعرف بتقديمها حماية شاملة لمستخدمي أنظمة التشغيل «ماكنتوش» ونظام تشغيل هواتف «أيفون» المسمى iOS، إذ توفر حلولاً مثل برامج مكافحة الفيروسات، وجدران الحماية، والحماية من التصيد الاحتيالي، وأدوات الرقابة الخاصة بالأهل. ويجعل هذا Intego لاعباً مهماً في مجال حماية أجهزة «أبل»، وهو مجال لم تهتم به شركات الأمن السيبراني الأخرى بشكل كبير. استحوذت Kape على Intego كجزء من إستراتيجيتها لتوسيع محفظتها إلى ما وراء خدمات الـ VPN والدخول في مجالات أمان الإنترنت الأخرى. ورغم أن Intego معروفة ببرامج مكافحة الفيروسات الخاصة بها، إلا أنها تقدم أيضاً خدمة VPN، ما يدمج بين حماية الخصوصية على الإنترنت والعروض الأمنية الأوسع نطاقاً. الشركة تلتزم بسياسة عدم الاحتفاظ بالسجلات في ما يتعلق بخدمات الـ VPN، ما يجعلها مزوداً موثوقاً للحلول الآمنة للتصفح لمستخدمي أجهزة «أبل». ومع ذلك، كما هي الحال مع بقية العلامات التجارية التي تملكها Kape، تثير ملكية Intego مخاوف لدى المستخدمين. علماً أنّ لا أرقام محددة عن عدد أفراد وحدة 8200 العاملين فيها.

Wizcase

منصة مراجعات تقنية تمتلكها Kape Technologies، وتقدم مراجعات ومقارنات لمنتجات الأمن السيبراني، بما في ذلك شبكات الـ VPN وبرامج مكافحة الفيروسات وبرامج إدارة كلمات المرور. وغالباً ما تحتل منتجات Kape في Wizcase مراتب متقدمة كأفضل خدمات في السوق، وتحصل ExpressVPN وCyberGhost و Private Internet Access على تقييمات عالية بشكل لافت داخل المنصة. وبالنسبة إلى المستخدمين الذين لا يعرفون ملكية Wizcase، قد تكون هذه التقييمات مضلّلة، لأنّ المنصة لها مصلحة في الترويج لمنتجات Kape. ورغم هذا التضارب في المصالح، لا تزال المنصة مصدراً شائعاً للمستخدمين الذين يبحثون عن مقارنة بين خدمات الـ VPN وغيرها من حلول الأمن السيبراني. وتجدر الإشارة إلى أنّ لا أرقام محددة عن عدد أفراد وحدة 8200 العاملين فيها.

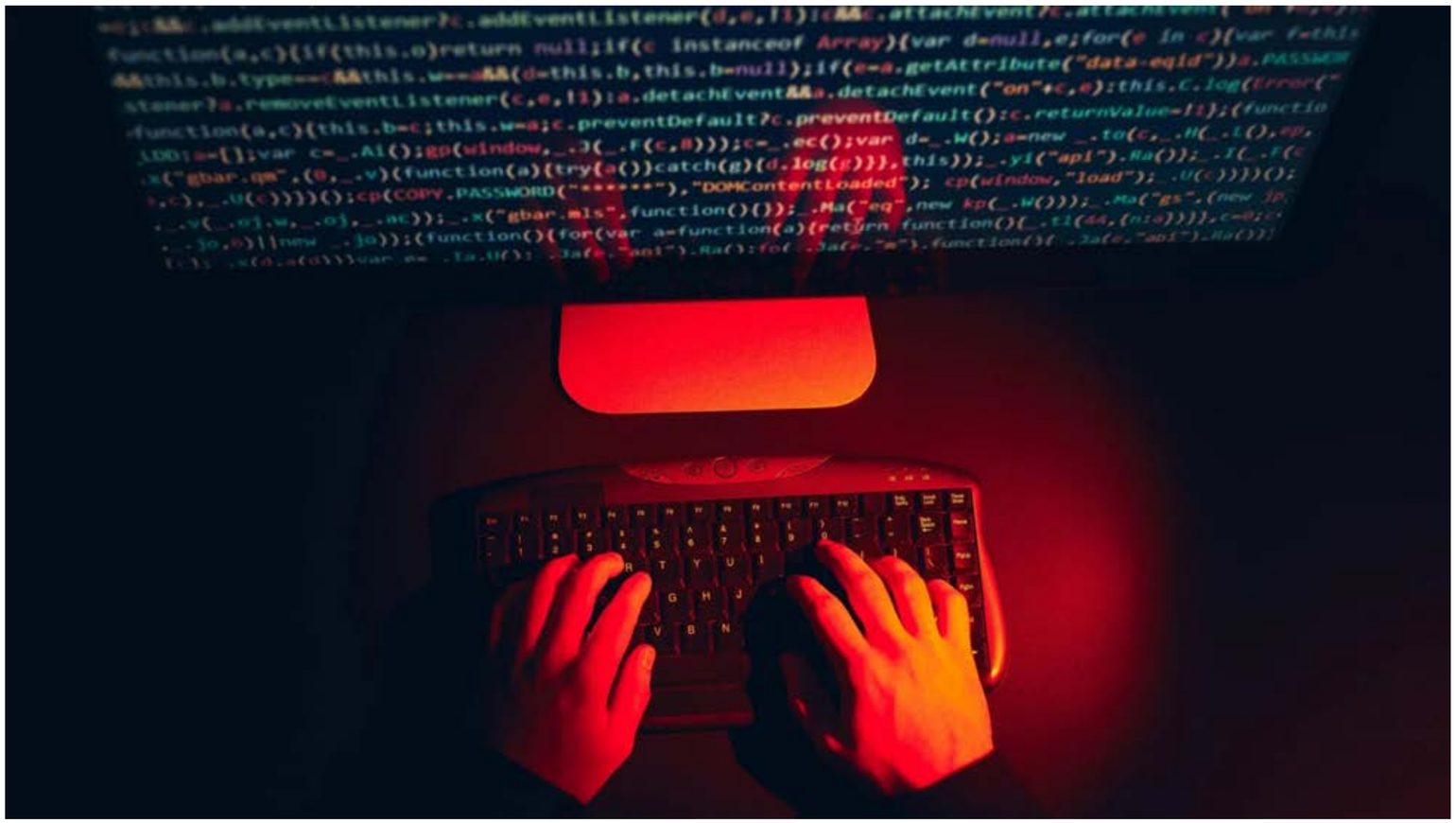

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الأحد 13 تشرين الأول 2024 العدد 5321

(نهاد علم الدين)

هوامش على دفتر «الطوفان»

الصحافي الأميركي اليهودي معصوباً في «أرض الميعاد»

جيريمي لوفريدو شاهد مزعج على هزيمة اسرائيل

نزار نمر

ينسى كثر أنّ الاحتلال لا يستهدف الصحافيّين العرب فحسب، بل كلّ صحافي تسوّل له نفسه نقل الحقيقة المحجوبة عنه، ولو كان أميركيّاً! هو الاحتلال نفسه الذي لم يلتزم بقرار أممي واحد يوماً، ولم يوقّع اتّفاقيّات حقوق الإنسان، واستهدف المنظّمات الأممية بشكل ممنهج، آخرها مراكز الأونروا وقوّات اليونيفيل، بالإضافة إلى إعلان أمين عام الأمم المتّحدة «شخصاً غير مرغوب فيه». هو نفسه الذي قتل أكثر من 170 صحافيّاً خلال السنة الماضية، تماماً كما كان قد قتل الكونت برنادوت السويدي، وراشيل كوري الأميركية، وتوم هرندل البريطاني، وفيتوريو أريغوني الإيطالي، وشيرين أبو عاقلة الفلسطينية التي تحمل الجنسية الأميركية، وغيرهم الكثير ممّن أرادوا فضح صورة الاحتلال الحقيقية، فلم يكن مصيرهم سوى الإسكات بقوّة السلاح. كلّ هذا، فيما كيان الاحتلال يكذب بشأن وجهه الحقيقي، ويسوّق نفسه في الغرب كواحة للديمقراطية وحرّية الصحافة، فيما الواقع أنّ معاملته للصحافة لا تختلف عمّا تقوم به الديكتاتوريّات الفاشية التي تشبهه في كلّ شيء، ما عدا التسويق الكاذب.

في الحلقة الأحدث من استراتيجية الإسكات هذه، اعتقلت سلطات الاحتلال الاسرائيلي الصحافي الأميركي اليهودي جيريمي لوفريدو إلى جانب أربعة صحافيّين آخرين، بمزاعم تتعلّق بـ «الأمن القومي»، فيما لم يقم لوفريدو سوى بعمله الصحافي الاستقصائي عبر تصوير بعض أماكن سقوط الصواريخ الإيرانية في الأراضي المحتلّة، وهو ما كان قام به صحافيّون آخرون قبله. لكنّ بيت القصيد أنّ لوفريدو يعمل لدى موقع «ذا غرايزون» الأميركي الاستقصائي، وقد أبرز في تقرير أعدّه في أعقاب الردّ الإيراني انتشار المواقع العسكرية الإسرائيلية بين الأحياء السكنية، وأبرزها مقرّ الموساد.

في التقرير، توجّه لوفريدو إلى مكان سقوط صاروخ في شارع يبعد مئات الأمتار من المقرّ. وفيما فرضت الرقابة الإسرائيلية تعتيماً إبّان الردّ الإيراني، لم يقم الصحافي سوى بتصوير بعض من الدمار الحاصل في الشارع. كما توجّه إلى قاعدة «نيفاتيم» العسكرية في النقب، ورصد طائرات F35 وهي تهبط، معلّقاً أنّها قد تكون عائدة من قصف المدنيّين في غزّة على بعد 30 كيلومتراً أو لبنان على بعد مئة كيلومتر. وصوّر بقايا أحد الصواريخ الذي لم يستولِ عليها «جيش» الاحتلال، بالإضافة إلى أخذه شهادات من سكّان عرب في قرية مجاورة أكّدوا أنّ الاحتلال لا يعترف بقراهم ويدمّر منازلهم بشكل مستمرّ، وليس لديهم ملاجئ يتوجّهون إليها كما في مناطق أخرى من فلسطين المحتلّة.

هذه المعلومات الواردة في التقرير، أزعجت مؤسّسات القرار في كيان الاحتلال، فقرّرت اعتقال لوفريدو تحت حجج «الأمن القومي» و«مساعدة العدوّ» بحسب موقع «واي نت» العبري، الذي أشار صحافي لديه إلى أنّ الرقابة العسكرية الإسرائيلية سمحت بنشر تقرير لوفريدو ضمن تقرير «واي نت»، وهو ما يثبت برأيه أنّ الأمر لا يتعلّق بالرقابة العسكرية. وكان لوفريدو قد غطّى أيضاً تحرّكات المستوطنين على معبر كرم أبو سالم لمنع المساعدات الإنسانية من دخول قطاع غزّة، معتبرين الأمر فريضةً دينية ومجاهرين بنيّتهم الاستيطان في غزّة، وأخذ مداخلة من جندي احتياط اعترف بارتكاب جرائم حرب بما فيها تفجير مراكز للأمم المتّحدة مسؤولة عن توزيع المساعدات الإنسانية. وأشارت تقارير إعلامية إلى اعتقال السلطات الإسرائيلية يوم الثلاثاء خمسة صحافيّين بمَن فيهم لوفريدو، وصادرت هواتفهم المحمولة، قبل أن تفرج عنهم جميعاً باستثناء لوفريدو الذي احتُجز 11 ساعة، وتُرك بإشارة بعد ذلك في انتظار استكمال التحقيقات معه، مع منعه من مغادرة الأراضي المحتلّة.

وتعليقاً على الاحتجاز، كتبت صحيفة «ذا غارديان» البريطانية أنّه «إذا كانت نظرية إسرائيل هي أنّ الصحافيّين يتبادلون المعلومات مع العدوّ بشكل غير قانوني كلّما قرأ العدوّ الأخبار، فيمكن بذلك تجريم جزء كبير من الصحافة. أمّا إذا كان لدى إسرائيل دليل على أنّ لوفريدو فعل شيئاً أكثر شناعةً من ذلك، فعليها أن تحدّد ذلك». من جهته، أشار موقع «ذا ديسنتر» إلى أنّ تقارير لوفريدو لم «تساعد» إيران «أكثر ممّا فعلته شبكة CNN أو «ذا تلغراف» أو «واشنطن بوست» أو أي مؤسّسة إعلامية أخرى لدى تغطية الضربات الإيرانية»، مستشهداً بأمثلة لنشر كلّ من الوسائل الإعلامية التي ذكرها صوراً جوّية لمواقع الضربات، فيما أضاف «ذا غرايزون» إلى اللائحة ABC وPBS. وأكمل «ذا ديسنتر» أنّ السبب وراء استهداف «ذا غرايزون» بشكل خاصّ «قد يكون له علاقة بحملة تضليل أو حملة تشويه سبق أن جرت محاولة القيام بها في حزيران»، مضيفاً أنّ «حفنة من المسؤولين والصحافيّين الحاليّين والسابقين في الولايات المتّحدة واسرائيل ادّعت زوراً ـ عبر تقرير تراجعت عنه لاحقاً «واشنطن بوست» ـ أنّ «ذا غرايزون» تلقّى مدفوعات من وسائل إعلامية حكومية الإيرانية». إذ إنّ «ذا غرايزون» من المنصّات الأميركية القليلة جدّاً التي تتجرّأ على رفض السردية المهيمنة وفضح الأكاذيب الأميركية التي غالباً ما تسوق التبريرات لحروب الإمبراطورية المدمّرة، وهو لذلك لطالما تعرّض للضغوط ومحاولات الإسكات من مختلف الاتّجاهات.

من جهة أخرى، سارع بعض المواقع الخليجية إلى نشر الخبر بعنوان «إسرائيل تعتقل صحافيّاً أميركيّاً عميلاً لإيران» من دون تغيير قيد أنملة فيه على اختلاف الصفحات، ولم يتعدّ الخبر الجملتَين بحيث نقل السردية الإسرائيلية الرسمية من دون أيّ سياق أو تفاصيل.

موقع «ذا غرايزون» بدوره نقل ما قاله أحد الصحافيّين الذين اعتُقلوا مع لوفريدو بأنّ «الجنود عصبوا أعين الصحافيّين بإحكام، وعنّفوهم وأشهروا السلاح بوجههم في إحدى المرّات، واقتادوهم إلى المعتقل في القدس». ويروي لحظة اعتراض سيّارتهم: «طلب الجنود من الصحافيّين بشكل غير قانوني تسليم هواتفهم، وعندما رفضوا ذلك، صوّب الجنود مسدّساً نحو أحدهم وضربوه بأيديهم وبفوهة البندقية، ثم سحبوه خارج السيّارة ودفعوه على الإسمنت. وعندما استلقى على الأرض، صوّبوا مسدّسَين على رأسه. خرج الصحافيّون الآخرون من السيّارة وداهمها الجنود وصادروا الهواتف والكاميرات والأغراض الشخصية». وأشار الصحافي نفسه إلى قول الجنود لمصوّرة إسرائيلية (من الصحافيّين الخمسة المعتقلين) إنّه «كان يجب أن تغتصبها «حماس »». وأفاد «ذا غرايزون» أيضاً أنّ لوفريدو رفض إعطاء كلمة السرّ لهاتفه، ما استدعى السلطات الإسرائيلية القول إنّها تحتاج للوقت لاختراقه، فيما جرّدته من جواز سفره حتّى 20 من الجاري. وسخر الموقع من تصريح ممثّل للشرطة الاسرائيلية قال فيه «نعتقد أنّنا سنجد أموراً على الهاتف وسنتمكّن من ربطها (بالجريمة المزعومة)»، ورفض الادعاءات الإسرائيلية بكاملها، مطالباً وزارة الخارجية الأميركية بالتحرّك للدفاع عن لوفريدو لأنّ «الولايات المتّحدة ملزمة بالدفاع عن صحافيّيها من دون تحيّز سياسي، خصوصاً عندما يقومون بمهمّة حيوية تتمثّل في تزويد الجمهور بالحقائق على أرض الواقع». هذا المطلب لاقاه فيه عدد لا بأس به من وسائل الإعلام الغربية التي ـ رغم تحيّزها الواضح ضدّ الموقع وتماهيها مع الحملة التضليلية عليه ـ إلّا أنّها تساءلت عن خطوة إدارة بايدن التالية ومصير حرّية الصحافة.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

الصدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص. ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 666314/ 01 ـ 03 / 828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com